

البورصة تدخل 2026 من دون أدوات مالية والمستشعر إزامياً... شراء نقدى فقط

**بورصة الحكومة كانت تضم
«آجل وبيع وأوبشن»!**

**مرور 7 سنوات على الخدمة
دون تفعيل أداة واحدة!**

أبرز الدعوات التي يتم الاستناد إليها في دعوة الحكومة لشخصية ما تحت يديها من كيانات أو خدمات هو أن يكون للقطاع الخاص دور في سرعة التطوير ورفع مستوى الخدمات. السوق عملياً شهد نقلات نوعية على مستوى البنية التحتية والتقنية والتشريعية، ولكن يظل من دون أدوات مفعولة رغم أهمية هذا التنوع في إدارة المخاطر وجذب سيولة إضافية ومستثمرين جدد.

إقرارها على أقل تقدير! السوق يمضي في اتجاه واحد حالياً وهو الشراء والبيع النقدي دون أي بديل مطبق. حجم القيمة الرأسمالية للبورصة البالغة أكثر من 53 مليار دينار، والقوة المالية للسيولة التي تخطت 26.5 مليارات دينار، والسيطرة الأجنبية الكبيرة، والدعوات المتكررة للمستثمرين العالميين، كلها مبررات تحتم سرعة إطلاق أدوات جديدة أو تفعيل التي تم إقرارها.

ليس أمراً عابراً أن تدخل بورصة الكويت 2026 من دون تفعيل أي أداة استثمارية أو مشتقات مالية في السوق حتى الآن، ما قبل الخصخصة، عندما كانت البورصة تحت مظلة الحكومة كانت هناك البيوع الآجلة والمستقبلية وخارات البيع والشراء «الأوبشن» عبر فرصة. منذ خصخصة السوق في فبراير 2019، عاماً بعد آخر يترقب المستثمرون تفعيل الأدوات التي تم

بنك وربة يملك %5.14 في أجيليتي جلوبال

%25.01، شركة وفرة للاستثمار الدولي %10.79، وشركة الخليج كابيتال للاستثمار %10.12.

تتوزع الملكيات وفقاً لخارطة استراتيجية، حيث يملك الأجانب %53.69، مقابل %11.36 لمواطني دول مجلس التعاون، %34.8 لمواطني دول الإمارات، و%0.10 لمواطني الدول العربية.

أظهرت قوائم المالك الرئيسيين في شركة أجيليتي جلوبال بي إل سي ملكية بنسبة 5.14% لصالح بنك وربة، تعادل قيمتها 658.629 مليون درهم، وفقاً للقيمة السوقية للشركة البالغة 12.813 مليار درهم.

في السياق ذاته ضمت قوائم كبار المالك كلاً من هورايزون بارتيسيبيشن هولدينغ بنسبة

16 شركة مدرجة تدخل 2026 وسعرها السوقى تحت 100 فلساً

**هل 16 عاماً ليست كافية
لمعالجة أوضاع الشركات؟**

هي الخطوات التي اتخذتها لتنمية تلك الشركات والنهاية بها؟ بعض هذه أسهم هذه الشركات تتراوح أسعارها عند تلك المستويات منذ الأزمة المالية أواخر 2008، هل 16 عاماً ليست كافية لمعالجة الشركات لأوضاعها؟ وإلى متى يستمر هذا الوضع؟ وكم تحتاج تلك الشركات من عقود ليحصل المساهم على أرباح أو عوائد؟

معلومة جوهرية:

12.5 مليون دينار كويتي تعادل 40.929 مليون دولار أمريكي، وفقاً لتحول العملات على موقع بنك الكويت центральный!

قائمة الشركات الأقل معدل دوران

معدل الدوران	الشركة	م
%0	الخليج للتأمين	1
%0	الكوت	2
%0	ب ك للتأمين	3
%1	تمدين استثمارية	4
%1.8	الإعادة	5
%2	تابيسكو	6
%2	سينما	7
%3	تمدين عقارية	8
%3	الأهلية للتأمين	9
%4	أوريدو	10

شركات معنزة معدل دوران أسهمها في البورصة بين %0 و%49

ليست ضمن مستهدفات المضاربين، وذلك لأن بعضها أسعارها مرتفعة وأخرى تنتمي لقطاعات خاملة تاريخياً، مثل شركات قطاع التأمين.

قائمة الشركات الأقل دوران في السوق، والتي من مميزاتها تحقيق نتائج تشغيلية وتوزيع أرباح نقدية سنوية أو مع منحة.

من المعادلات المقلوبة في السوق، خمول عدد من الشركات التشغيلية والممتازة، حيث تتراوح معدلات دوران السهم بين 0% و4%. حسب إغلاقات 31 ديسمبر العام الماضي 2025.

من أبرز مسببات الخمول لبعض الشركات هو السيطرة المطلقة على الأسهم، وأخرى تحظى بعمليات سيطرة أقل، لكنها في نفس الوقت

نتيجة استبيان «الاقتصادية»

(١٢) - (ديسمبر 2025)

**٦١% يؤيدون مبادرة حكومية
لتأسيس بورصة جديدة**

**التنافس هو الطريق الوحيد
للابداع والتطوير والتحول الإيجابي**

**منذ خصخصة البورصة في 2019 لا توجد
أداة استثمارية مطبقة ومفعولة!!**

**بورصة واحدة لتداول الأseem
فقط لن تحول الكويت إلى مركز مالي**

**المركز العالمي يحتاج تنوع يحاكي
متطلبات الأجانب والمحترفين المحليين**

**في الكويت ٩ بنوك تحقق إيرادات تشغيلية بقيمة
٣ مليارات... إذا السوق يتداول بورصتين وثلاث**

**مطلوب إتاحة التنوع
أمام الشركات لاختيار
بين بورصتين أو أكثر
لدرج أسهمها**

**٢٦ مليار تداولات
البورصة في 2025
رغم عدم وجود
أدوات أو مشتقات**

**تنافس البنوك أتاح
أفضل خدمات مصرفيه
في العالم... وهذا أثر
إنشاء بورصة جديدة**

السوق المحلي والمستثمرون محرومون من أي أدوات أو مشتقات بسبب أن جهة واحدة هي المعنية بتقديم الأدوات!!

الخدمة تقدم من جهة واحدة على المستوى العام. في ظل التطورات الاقتصادية الإيجابية والمنافسة الشديدة بين الأسواق، تتطلب المصلحة العامة تنوع الفرص والأدوات، والسعى المستمر لترسيخ وتركيز الاستثمارات في السوق المحلي، وتماشياً مع طفرات النمو المرتقبة، فمن الجدوى أن تكون هناك خطوات استباقية بتأسيس بورصة جديدة تستوعب النمو.

ومن واقع النتائج واللاحظات من المشاركون في الاستبيان عبر مختلف الوسائل، كان الإجماع من الأغلبية المشاركة على جدوى تأسيس بورصة جديدة، تحقيقاً للتنوع والتنافسية، وتأسيساً للمستقبل، ومواكبة للتحولات الاقتصادية.

ضمن مبادرات «الاقتصادية»، وإسهاماً منها في إيصال صوت وأراء المساهمين عموماً، وتوسيعاً لرقعة المشاركة وحرية التعبير، وإسهاماً في إيصال مختلف وجهات النظر حول القضايا والملفات التي تحمل تحديات وعقبات وتعقيدات، بهدف السعي إلى معالجتها ووضع الضوابط الازمة لها ضمن عمليات التطوير المستمرة ومواكبة المتغيرات، نعلن نتيجة استبيان شهر ديسمبر حول ملف جوهري، باتت الواقع والمعطيات تؤكد على ضرورة اتخاذ خطوة جادة تجاهه، وهو ملف تأسيس بورصة جديدة بمبادرة حكومية بالشراكة مع القطاع الخاص، أو تأسيس بورصة حكومية بالكامل، وطرحها للاكتتاب لاحقاً بعد نضج التجربة. الخطوة أصبحت مهمة وضرورية للسوق المالي الكويتي من منطلق التنوع ودعم التنافسية، وهي أيضاً خطوة لكسر الاحتكار، باعتبار أن وجود بورصة واحدة في السوق هو أحد أشكال الاحتكار، طالما انتقلت للقطاع الخاص، وأصبحت

وفيما يلي نسب المتناركة والإجابة على سؤال الاستبيان:

السؤال الذي كان مطروحاً في استبيان ديسمبر 2025:

هل تؤيد قيام الحكومة بمبادرة تأسيس بورصة جديدة، تعزز التنوع والجاذبية والتنافسية، وترسخ حلم وطموح «الكويت مركز مالي»؟



2300

حجم المشاركين عبر مختلف الوسائل المتاحة لتلقي الإجابات عليها

% 61 نعم 2013

% 39 لا 1287

نقطة وملاحظات من المتناركيين:

نافذة أخرى.

تأسيس بورصة جديدة يعني إتاحة فرص أكبر أمام شركات راغبة في الإدراج لكن تحتاج مفاضلة بين مقدمي ومزودي الخدمة، وبالتالي تعني فرصة أوسع أمام مشاركة الأفراد في الفرص الاستثمارية الناجحة.

حجم الشركات والأدوات المالية والصناديق الاستثمارية والمدرة، وأدوات الدين «سندات وصكوك»، وأسواق البيوع الآجلة والخيارات، والبيع على المكشوف، وإقراض واقتراض الأسهم، كل ذلك يحتاج إلى تنوع.

هناك آفاق عديدة ومختلفة يمكن أن يتم التركيز عليها، مثل إنشاء بورصة إسلامية للشركات والأدوات الإسلامية، وهي تجربة يمكن أن تتجدد نظراً لتفريدها، كما هو الحال بالنسبة للقطاع المصرفي وكل القطاعات الاقتصادية عموماً.

26.584 مليار دينار سيولة البورصة في 2025، وهو ما يعكس الإقبال ويفتح ضرورة وجود أدوات استثمارية لتنويع الخيارات أمام المستثمرين، وإتاحة فرص التحوط من خلال توزيع المخاطر وتقليل المضاربات السامة الضارة عبر استيعاب السيولة العالمية في أدوات مختلفة، ترفع من كفاءة السوق وتتيح فرص تشغيل أعلى لمديري الأصول والثروات.

التحولات الاقتصادية المتتسارعة، والتعزيزات المستمرة لبيئة الأعمال في الأسواق المالية، والتنافسية العالمية بينها لجذب أكبر قاعدة من المستثمرين من خلال تنوع الفرص الاستثمارية، عوامل وإشارات تستدعي مواكبة تلك التحولات.

1 من الضروري إتاحة فرصة أمام ملاك الشركات للاختيار والمفاضلة بين بورصتين على الأقل لإدراج أحدهما، خصوصاً وأن البورصة لم تعد حكومية، بل انتقلت للقطاع الخاص.

2 الإبقاء على بورصة واحدة يمثل أحد أشكال الاحتكار، وهو يعني: أن تكون الخدمة بيد جهة واحدة فقط من دون منافس.

3 السوق الكويتي ينمو ومستقبله مبشر وب شأنه نظرة إيجابية من صندوق النقد الدولي وكبرى بيوت الاستثمار العالمية ووكالات التصنيف.

4 بورصة الكويت حتى الآن، وبرغم أنها الأقدم في المنطقة، لا توجد فيها أداة استثمارية مفعالة، وهناك أدوات تم إقرارها ولم ينجح التطبيق وظلت جامدة حتى الآن.

5 كل القطاعات الاقتصادية والتجارية الاستراتيجية في الكويت فيها تنوع وتجددية إلا بورصة الكويت تتسم بالمركزية.

6 السوق وفقاً لتقديرات استثمارية يستوعب بورصة وبورصتين إضافيتين، حيث يوجد في السوق المالي 9 بنوك، وأغلبية خدماتها بعد التحول الرقمي مجانية، وتتنافس بشراسة، ولكنها تحقق إيرادات تشغيلية بقيمة 3.3 مليار، وصافي أرباح بنحو 1.3 مليار دينار، وبالتالي حجم السوق يستوعب.

7 السوق المالي الكويتي حالياً محروم من التعامل في الأدوات المالية الحديثة والمشتقات بسبب عدم قيام البورصة بطرح أدوات جديدة أو تطبيق ما تم إقراره منها، على عكس ما لو كانت هناك بورصة أخرى منافسة، كان الوضع مختلفاً على أرض الواقع بإتاحة الأدوات من

واقع السوق الكويتي... كيف ولماذا يتحمل أكثر من بورصة؟ والتأكيد على أن التنوع والتعدد لصالح العميل... والتنافس مبدأً م Hammond!!

كيف يقتني المساهم سهم البورصة عند 3.7 دينار

التنوع في كل القطاعات له آثار إيجابية، والتنافس يثري السوق ويعزز من قوته الاقتصادية والتجارية، وبالتالي تعميق السوق بشكل مبكر بتأسيس مثل هذه المبادرات الاستراتيجية هي خطوات استباقية مطلوبة... هذا فضلاً عن أن تضخم سعر البورصة الحالية ووصول السهم إلى 3.7 دينار وفقاً لآخر إغلاق، يضع السهم في خانة لا يستطيع معها المستثمر المتوسط اقتناء السهم أو الشراكة والاستفادة منه.

3 شركات في قطاع الاتصالات

يضم السوق المحلي 3 شركات، وجميع الشركات ناجحة وتحقق أرباح وتوزع للمساهمين سنوياً نقداً ومنحة.

في سوق التجزئة

لوهو هايبر جراند هايبر ستي سي تر نسو سلطان ماركت وأكثر من 71 جمعية تعاونية تقريباً

مجمعات تجارية جامبو

الأفنيور مول الخيران مول الكوت الفحيحيل العاصمة مول مارينا مول سوق شرق

قطاع الوساطة 10 شركات

في البورصة حالياً 10 شركات وساطة تتنافس في البورصة. كل شركة تبدع بشكل متواصل، في توسيع الخدمات التي تقدمها للعملاء، والتنافس لصالح العميل أولاً وأخيراً، حيث يتلقى أفضل تجربة تداول وأفضل خدمة بسبب التنافس.

قطاع البنوك: 9 بنوك محلية و9 أفرع أجنبية

الوطني- بيتك- التجاري- الخليج- برقان- الأهلي- وربة- بوبيان- الدولي، إضافة إلى 9 أفرع لبنوك خليجية وأجنبية. جميع البنوك تحقق أرباح وتوزع للمساهمين نقداً.

استبيان «ال الاقتصادية»

يناير 2026

السؤال

**هل تؤيد ربط المناصب في مجلس الإدارة
«الرئيس - نائب الرئيس - الرئيس التنفيذي»
بالأداء التشغيلي والنمو
ال حقيقي للشركة ومستوى
العائد للمساهمين
وليس ببيع الأصول؟**

نعم

لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

3

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

2

حساب «ال الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

1

إيمانًا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعًا لرقعة التعبير، وإسهاماً من «ال الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «ال الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملاً للجهود، ووجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «ال الاقتصادية» في إشراك الناشق وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان يناير 2026 قضية مهمة وحيوية لهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي «ربط المناصب بأداء الشركة» التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنوع وتعدد الفرص والتنافسية وتنماشي مع طموح تحويل الكويت مركز مالي.



عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



صندوق الأسرار:

٩ مجموعة تراهن على عامل الوقت، حيث أن قدرتها المالية لا تمكناها حالياً من الوفاء بالاستحقاقات والالتزامات التي عليها. المهلة تنفذ، ولن يكون هناك أي تمديد جديد، والنصيحة من مطلعين، التزم بتصحيح التعليمات المنظمة، «الحديدة حامية».

١٠ آمال كبيرة على عضو مجلس إدارة مستقل في أن يضع النقاط على الحروف، أملاً في تصويب الوضع مبكراً، خصوصاً وأن الاستمرار في هذه الآلية ستكون كلفتها عالية جداً، فهذه المرحلة هي الأنسب لاتخاذ خطوات لصالح الكيان وليس لصالح الأفراد أو المجاميع مهمما كان اسمها أو ثقلها.

١١ ماهي حجة من كان يُلقب بـ«الشيطان الأكبر» وكل عوامل النجاح متوفرة له حالياً؟ وما مصير الوعود التي يطلقها دون تنفيذ؟ هل ستم محاسبته عليها؟ وهل الجميع ملزم بأن يتحمل هذا الفشل ويتناول ذات الوجبة بشكل يومي دون تغيير؟!

١٢ بعد الخسارة الكبيرة التي لحقت بالشركة الكبيرة، النموذج في الحكومة، والرائد والمتميزة في كل شيء على مستوى الشركات، كل ذلك طبعاً حسب «البيانات البروباغاندية»، هل سيحصل مجلس الإدارة على مكافآت، أم سيتنازلون عنها اقتصاصاً للحق من أنفسهم على الإهمال بحقوق المساهمين وأموال المستثمرين؟ ... خصوصاً وأن الخطأ جسيم جداً، ولا يمكن أن يقع فيه «كافيه».

٥ تساؤلات تدور بين أوساط المساهمين عما إذا كانت هناك خطوة لخفض رأس المال مستقبلاً لإحدى الشركات التي تراجع نشاطها التشغيلي بأكثر من 75% تقريباً، خصوصاً وأن رأس المال المرتفع يعني عدد أسهم كبير، وقد لا تستطيع الشركة خدمة ذلك العدد من الأسهم، حيث أن مستوى الأرباح المطلوب توزيعها سنوياً سيكون عباءة كبيرة.

٦ قطاع جديد محل اهتمام أحد كبار المالك في مجموعة رئيسية، حيث ناقش مع المقربين الدخول في القطاع عبر إضافة نشاط أو السيطرة على كيان متوسط. الرؤية حالياً هي مراقبة الأوضاع على الساحة، وقراءة الفرص والاستعداد لها مبكراً، وتحقيق جاهزية فنية للدخول في الأنشطة التي لها مستقبل.

٧ عدد من المالك في شركة استثمار مرخص لها خارج السوق يطالبون مجلس الإدارة باتخاذ خطوة جادة نحو الإدراج، خصوصاً بعد أن حققت الشركة نجاحات كبيرة، وهي من أبرز الشركات التي لديها قاعدة مهمة من العملاء الاستراتيجيين أصحاب الملاءة، فهي تعتبر محل ثقة لصفوة من كبار رجال الأعمال.

٨ أكدت مصادر رفيعة أن هناك ربيبة في ترتيبات وكتبات أحد «التحالفات» المعروفة بالسيطرة، خصوصاً في ظل غياب المعلومات الواضحة بشأن نوايا شركائهم. هناك تغيير قادم، وإدارة الملفات كما كانت في السابق على قاعدة ما نريده نقرره وعلى الباقي التنفيذ لم تعد قائمة، وليس لها أي مساحة على أرض الواقع.

١ كشفت مصادر مطلعة أن كبار المالك الجدد في شركة قابضة، تم السيطرة عليها قبل أشهر تحت ضغط أزمة دين استحق بحكم نهائي، سيطرحون على المساهمين في الجمعية العمومية إدراج الشركة في البورصة. علماً أن الشركة مؤهلة وجاهزة من ناحية المؤشرات الأساسية للمركز المالي، سواء على صعيد رأس المال أو الأرباح، وستكون ثاني شركة في البورصة للتحالف المسيطر.

٢ شركة استثمار قدمت أسوأ نموذج إدراج لشركة في تاريخ السوق ستبقى لصيقة بها، خصوصاً وأنها كانت تجربة سلبية بسبب ممارسة مجلس الإدارة والذي تسبب في خروجها السريع، حيث فضلت الشركة عدم خوض تجربة مستشار الإدراج مرة أخرى في الوقت الراهن.

٣ مجموعة استثمارية تلاحق مجلس إدارة شركة مشطوبة وأوشكت القضية على النهاية. حسم القضية سيكون مؤثر على مجلس الإدارة، خصوصاً وأن الكمية كبيرة والمطالب مؤثرة بسبب الأضرار الجسيمة الناتجة عن ممارسات مجلس الإدارة، والمخالفات موثقة بتقارير رسمية وفقاً لتكليف من وزارة التجارة والصناعة.

٤ انتهت أحد المجاميع من مهمة الهيكلة بنجاح، والشركة تقريباً باتت أقرب لشركة عقارية تدير نشاط بسيط لا يحتاج كفاءات عقارية، حيث سيبقى النشاط إدارة تأجير عقارات، وستبقى مهتمة بالنشاط المحلي أكثر.

صندوق الأسرار



احتقار المناصب ... وصناعة المُحتكرين



ولها ما يبررها.
آن الأوان للمراجعة الشاملة، ونفض الغبار وكسر كل أنواع الاحتقار للمناصب، خصوصاً وأن الاحتقار يكرس الفساد، وأثاره وتبعاته السلبية ضارة وسامة، ونتائجها مدمرة، والدروس كثيرة.

وقد قيل "من حكم في ماله فما ظلم" ... لكن لا المال مالك ولا المكان مكانك ولا الزمان لكم، فهناك من هم أكفاء منك، وأحرص منك، ومعدنهم معجون بماء النزاهة والأمانة والشرف والحنكة والحكمة.

وهي الفيصل والحكم في كل الملفات الاقتصادية، أما معزوفات الإنشاء وتصدير الوهم، وإغفال الحقائق الدامغة مثل حالات بيع الأصول التي هي الستر للميزانية وليس الإيرادات التشغيلية أو الأنشطة الحقيقية المستدامة، وما يؤسف له أن هناك الكثير من المروجين للحقائق المزيفة، إما عن جهل وسوء فهم أو عن تعمد

سلسلة قصص
قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشريّة
وفرق من النواطير والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطوع على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.

كثيرة هي النماذج والواقع حول العالم، وفي كل الأسواق وكل مجتمعات الأعمال، التي تشهد على أن «الديناصورات» والمُحتكرين و «مرضى المناصب»، خصوصاً عندما تكون في حقل غيرك وفي مال غيرك، ويأخذوا لو كان المال مال عام، يُسمون أنفسهم كفاءات وهم يعيشون على حساب الغير وكفاءة الغير وفكر الغير وجهد الغير.

تراهم يوقعون حتى لو كان الاسم خطأ، ويحملون الغير وزر الخطأ، رغم أنه لم يكلف نفسه حتى عناء قراءة اسمه على الورقة التي يوقعها، فأي كفاءة هذه التي تؤمن على أموال وحقوق المساهمين؟!

قصة «فساد» تزكم الأنوف، لكن لا بأس من قليل من الرذام، كي تكون فرصة للتعلم منها والتوقف أمامها لاستبطاط العبر والدروس.

المشكلة أن قصة الفساد مستمرة ومتكررة طالما آلة الكذب والتلليس وغسل المخ أسلحة مستمرة في تصدير الوهم، والأعوام تمر عام تلو الآخر، وفي نهاية المطاف تقع الجمرة في يد من يقف آخر الطابور.

احتقار المناصب يمثل أحد أبرز أنواع الفساد الذي يحتاج إلى مراجعة وفتح كل الملفات على كافة الجهات، وقراءة العناوين الواضحة للعيان من «الاستماتة» على المنصب والتقاول من أجله، وخصوصاً المناصب التي يكون صاحبها من عيار «الناظور» منفذ الأوامر ومتلقي التعليمات، وخادم للمجموعات، ومتلاعب بمصائر الكيانات، وفق قاعدة من تريده نمده بالأوكسجين، ومن لا تريده «نخنقه» ونقطع عنه كل مقومات الحياة، بل نزوده بـ«ثنائي أكسيد الكربون».

من أسوأ الشخصيات السامة في الكيانات الاقتصادية، شخصية محترق المنصب، والذي يتحول مع السنوات إلى «ديناصور» فتاك، يأكل الأخضر واليابس ويدرس

ويدين ويعمل برعونة وبلا أمانة.

يعمل في كل جولة على خدمة ذاته أولاً، والترتيب والتكتيك للجولات التالية، كيف يبقى، وكيف يستمر، وكيف يواصل احتقار «الكرسي»، فيهادن هذا ويكافئ ذاك، ويوزع العطايا عبر تمرير المواقفات لكسب الولاءات، وحشد الأصوات التي تمهد وتعبد الطريق، وتقدم الدعم الاستراتيجي عند الحاجة.

أما الأداء والنتائج فهناك الكثير من «الترzie» القادرin على توصيل هذا الثوب بالآخر، وترتيب أوضاع البيانات المهردة، وتدوير الزوايا يسار يمين، عبر التخلص من هذا الأصل والتخارج من هذا الكيان، المهم الميزانية السنوية يتم تصديرها بها مش نمو، والباقي على الأبواق يزرون المعزوفة والمزامير المأخوذ خيرها مثل، «الأسواق صعبة»، «التحديات جسيمة»، «المنافسة شرسة»، «الأحداث الجيوسياسية»، «تأخرنا في طرح المشاريع»، إلى آخر المعزوفة المكررة لرفع العتب!!

الأرقام لا تكتب
ولا تتجمل،

هل يفاجئ السوق العشرين ويواصل الصحوة؟



بقلم - خالد محمد المطوع

قبل الدخول في جدل التفاؤل والتشاؤم، يجدر التوقف عند مؤشر بالغ الأهمية وهو سلوك السيولة، إذ إن تجاوز التداولات مستوى 26.5 مليار دينار لا يُعد رقمًا عابرًا بقدر ما يعكس تحولاً في شهية المخاطرة وثقة المتعاملين، فالتأريخ القريب للأسوق يثبت أن السيولة تسبق الأسعار وتستشعر التحولات قبل أن تتعكس على المؤشرات، ما يجعلها أول مؤشر إيجابي على استمرار الزخم، حتى في فترات تباين الرؤى.

وهي شريحة من الشركات مستقرة الأداء ومصادر أرباحها واضحة ومستدامة، وهذه النتائج هي أبرز مؤشر إيجابي على السوق وأداءه بالدرجة الأولى، وكل تحسن نسبي لهذه النتائج ستذهب معه البورصة، لكن مع الإشارة إلى أن هذه المعطيات هي عوامل دعم خاصة بكل شركة وفقاً لنتائجها المالية.

يظل التشاؤم نظرية متحفظة ومحفوظة ولن تغير من قوى وعوامل الدفع أو الإيجابيات، مقابلها التفاؤل الذي يستند لمعطيات وقراءة مزدوجة، منها ما يخص القطاع الخاص نفسه والشق الثاني دور الدولة في الإنفاق الاستثماري ودفع عجلة الاقتصاد بقوة أكبر من الفترات الماضية. لكن بين الرهانين هناك قطاع خاص لديه بدائل ونواخذة أخرى، حيث لا يعتمد بنسبة 100% على الداخل، حتى وإن كان يمثل الأغلبية. مع كل هذه العوامل تظل الثقة المستقبلية والقدرة الدافعية للاقتصاد الكويتي هي الرهان، وفقاً لآخر منعطفات شكلت عامل ضغط خلال 2025، سواء حرب 12 يوم أو ملف الرسوم الجمركية وانهيار الأسواق المالية العالمية والتي تجاوزها الاقتصاد الكويتي باقتدار.

يتطلبه من تمويل ونشاط تشفيلي يغطي قطاعات

عديدة. لكن من منظور حكومي يمكن الإشارة إلى أن هناك جدية في المتابعة، وأي مراقب يمكنه تلمس عدد الاجتماعات المستمرة برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء للجنة الوزارية لمتابعة تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، والتي تحظى باهتمامه وحضوره من دون إثابة لأي مسؤول ليترأس اللجنة بالنيابة، وهو أمر مبشر ونهج إيجابي.

السوق أمام جهتين من الدعم خلال المرحلة المقبلة، الأولى من التحركات الحكومية، فليس جيداً أن كل خطوة على صعيد طرح مشروع ضخم وتحسين تشريعى وتعزيز مشاركة القطاع الخاص يتفاعل معها السوق.

والجهة الداعمة الثانية تتعلق بنتائج أعمال الشركات، ورجوعاً لنتائج 9 أشهر فقد كانت أرباح قاعدة من الشركات نامية، وستعلن في غضون أسابيع نتائج العام، والشركات التي حققت نمواً وأرباحاً في الفترة الأخيرة ستواصل نتائجها الإيجابية،

للتو ودع المستثمرون العام 2025 على مستوى متميز من الأداء والعوائد، فقد كان عاماً مميزة، وذلك استناداً للأرقام التي أغلقت عليها مؤشرات السوق وحجم السيولة.

وبالرغم من الصحوة الحكومية اللافتة والجادة في ذات الوقت، هناك بعض المتشائمين من قدرة السوق على المضي قدماً على ذات سرعة وقوه العام الماضي 2025.

التباهي في الرأي هو أمر صحي، وليس بالقطع أن يكون الجميع على درجة واحدة من التفاؤل والإيجابية، وإلا لن تكون هناك فرص.

لكن وجهة نظري أن في الأفق غيور تحمل الخير الكبير، خصوصاً وأن هناك الكثير من المشاريع الكبيرة لم تجد طريقها للطرح أو التنفيذ بعد، وكذلك هناك بعض الاستحقاقات الضخمة لم يتم إقرارها، ومن أبرزها ملف الرهن والتمويل العقاري، وهو أضخم ملف يمكن أن يحقق نشاطاً على عدة مستويات لعدة أعوام قوامها الأدنى عقد زمني تقريراً، وقد تصل إلى عقدين إذا أخذنا في الاعتبار حجم الملف الإسكانى وما



الاقتصادية تنشر البحث القانوني للدكتور سعود الطامي بعنوان:

الحصانة السيادية للأموال العامة الكويتية المستثمرة في الخارج... «مكتب الاستثمار الكويتي نموذجاً»

والمنشور في مجلة الحقوق في جامعة الكويت (2)

علاقة الصندوق السيادي KIA بمكتب الاستثمار



بقلم المحامي الدكتور سعود ناصر الطامي

محكم وموافق محلي لدى مركز الكويت للتحكيم التجاري

تعرف صناديق الثروة السيادية (Sovereign Wealth Funds) على أنها ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص، تملكها الحكومة والأشخاص القانونية العامة لأغراض اقتصادية، بحيث تحفظ تلك الصناديق بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية.

المحكمة "الصندوق السيادي الكويتي" KIA- على أنه "الذراع الاستثماري لدولة الكويت، وفي قضية KIA / V. (ALATEEQI) (2024)، أسبغت المحكمة على الصندوق السيادي الكويتي وصف "الخزانة أو الكنز الاستثماري لحكومة الكويت في الخارج". الواقع أن الوصف في القضيتين لم يكن دقيقاً، من الوجهة القانونية، ذلك أن المشرع الكويتي سعى في المحافظة على الأموال المستثمرة الناجمة عن الوفورات النفطية، فأنشأ "الهيئة العامة للاستثمار"، أو كما يشار لها في المؤتمرات الدولية: The Kuwait Investment Authority (KIA)).

وعلى غرار الهيئات والمؤسسات ذات الشخصية المعنوية المستقلة منح المشرع الكويتي "الصندوق السيادي الكويتي" KIA- بقانون 40 الشخصية المعنوية المستقلة، وتتحقق بوزير المالية.

يتكون مجلس إدارة "الصندوق"، وفقاً للمادة 8 من قانون إنشاء الهيئة، برئاسة وزير المالية، وعضوية كل من: وزير النفط ووكيل وزارة المالية ومحافظ البنك المركزي، وخمسة أعضاء آخرين من المختصين في مختلف مجالات الاستثمار يعينون بمرسوم لمدة أربع سنوات ويجوز إعادة تعيينهم.

و الواقع أنه وإن كان يشار للهيئة العامة للاستثمار أو KIA (بوصف "الصندوق السيادي" إلا أن هذا الوصف يعبر عن الهيئة كمرفق عام اقتصادي لإدارة أصول الصناديق الرئيسية للثروة السيادية في دولة الكويت، مثل: صندوق الاحتياطي العام (GRF) 41، وصندوق الأجيال القادمة.



ولا يفوتنا ذكر أن ورود رسالة من وزارة الخارجية البريطانية للمحكمة أثناء نظرها لقضية (2024) KIA / V. ALATEEQI ، مفادها اعتراف المملكة المتحدة بالحصانة السيادية لمكتب الاستثمار الكويتي في لندن ما أرزم المحكمة بتطبيق "مبدأ الصوت الواحد" في الشؤون الخارجية.

ولاحظ ادعاءات الخصوم بالنسبة لعدم حصانة KIA السيادية في القضيتين محل الدراسة، يتم التطرق للصفة القانونية للصندوق السيادي وعلاقته بمكتب الاستثمار في نقطتين على النحو التالي:

أولاً: الصفة القانونية "للسندوق السيادي الكويتي" KIA

في قضية (2022) Hard- v KIO وصفت

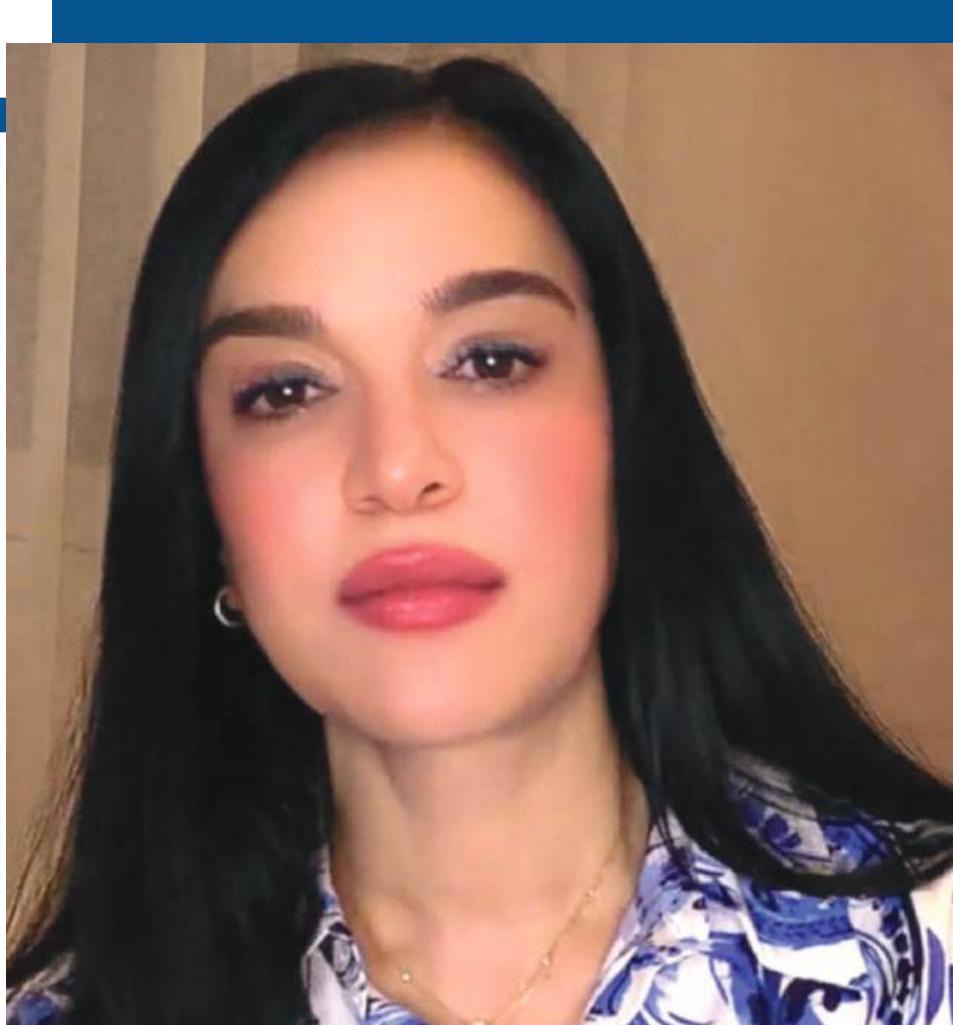
ونظراً لوجود الفوائض النفطية والمواد البترولية الأولى في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد استغلت صناديق الثروة السيادية داخلية وخارجية، مع التركيز أكثر على الاستثماري. وبمرتبة عدة دول كمضيفة لتلك الاستثمارات، في صدارتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي.

وبوصفها كيانات اقتصادية تدير فوائض مالية للدولة من أجل الاستثمار، لها أن توسيس وكلاء عنها في الدولة المضيفة لاستثماراتها، فمن المتصور أن يقع الخلط بين الكيان الأصلي المتمثل في الصندوق السيادي، وبين من يفوضه كوكيل عنه في الخارج لإدارة استثماراته.

هذا التصور وجدها ملامحه في قضية (2022) Hard- v KIO عند إشارة المدعى إلى تشبيه KIO بأنه شركة تابعة لشركة أخرى قابضة، والتاكيد على اعتبار KIO كيان قانوني مستقل في جلسات الاستئناف أمام المحكمة في قضية (ALATEEQI V. KIA / 2024).

ولعل أوجه الخلاف بين القضيتين: أن المدعى عليه في (2022) Hard- v KIO هم من مواطنين في المملكة المتحدة وفي علاقة تعاقدية مع KIO. عقد عمل، بينما في (2024) KIA / ALA- TEEQI كان المدعى من مواطن دولة الكويت، يشغل رئيس تنفيذي في KIO ويحضر لأحكام القانون الكويتي في التعين بالوظائف العامة القيادية، قانون الخدمة المدنية وقانون إنشاء الهيئة العامة للاستثمار، مكتسباً للصفة الدبلوماسية كملحق مالي فيبعثة الدبلوماسية الكويتية بالمملكة المتحدة.

اقتصاد علّاق... وشركات تسقط ما الذي حدث في أمريكا 2025؟



بقلم - ليما راشد الملا

في الوقت الذي تُعد فيه الولايات المتحدة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، جاءت أرقام عام 2025 لتكسر الصورة التقليدية عن الاستقرار المطلق، وتفتح باب التساؤلات حول متانة الأسواق حتى داخل الاقتصادات العملاقة. فقد شهد العام موجة إفلاس لافتة، أعلنت خلالها أكثر من 700 شركة أمريكية توقفها عن العمل، في مشهد اقتصادي لم يكن متوقعاً بهذا الحجم.

رفعت كلفة المواد الخام والخدمات الأساسية، وكان لها تأثير مباشر على هومايش الربح. كما ساهمت زيادة الرسوم الجمركية في تعقيد الأزمة، خاصة بالنسبة للشركات التي تعتمد على الاستيراد أو على سلاسل إمداد دولية. ومع استمرار اضطرابات الشحن وارتفاع تكاليف النقل، أصبحت إدارة العمليات اليومية أكثر صعوبة وأقل مرنة.

يطرح مراقبون سؤال جوهرياً:

هل ما يحدث مجرد مجرد موجة مؤقتة من الإفلاسات، أم أنه مؤشر على تحول أعمق في بنية الاقتصاد الأمريكي؟

يرى البعض أن ما يجري هو عملية تصحيح قاسية بعد سنوات من النمو السريع والسيطرة المرتفعة، بينما يحذر آخرون من أن استمرار التضخم واضطراب سلاسل الإمداد وفقاً للتوقعات قد يؤديان إلى موجات جديدة من الإفلاسات، خصوصاً إذا طال أمد الضغوط الاقتصادية.

دروس تتجاوز الحدود الأمريكية

ما يجعل هذه الأزمة لافتة هو أنها تحمل رسائل واضحة للأأسواق العالمية. فهي تؤكد أن القوة الاقتصادية لا تعني حصانة مطلقة، وأن الاقتصادات الكبرى ليست بمأمن عن المخاطر في عالم متربطة ومغدوقة.

كما تؤكد أن الإدارة الحذرة للنمو باتت ضرورة، في مقابل مخاطر الاعتماد المفرط على التوسيع السريع من دون أسس مالية مرنة قادرة على امتصاص الصدمات.

الخلاصة

موجة إفلاس الشركات الأمريكية في عام 2025 ليست عبارة عن خبر اقتصادي عابر، بل إشارة تحذير من قلب الاقتصاد الأكبر في العالم. أرقامها الصادمة وتتأثيرها الواسع على سوق العمل والقطاعات الحيوية تفرض إعادة النظر في مفاهيم الاستقرار والنمو. مع تتسارع تغير المعادلات، أصبح التحدي الحقيقي هو في مرونة الاقتصادات وقدرتها على امتصاص الصدمات، لا في أرقامها الضخمة التي قد تنقلب علينا إذا فقدت السيطرة. فهل الأرقام وحدها تصنع القوة، أم أن المرونة هي خط الدفاع الأول عند الأزمات؟

السوق الأمريكية بعد إعلان إفلاسها وإغلاق موقعها.
- سلاسل بيع التجزئة والطعام والحرف اليدوية واجهت ضغوطاً أدت إلى إفلاسها أو إعادة هيكلة واسعة، بينما كانت تُعد أسماء مأهولة على رفوف المدن الأمريكية.

- شركات في قطاع النقل الجوي والمرافق مثل شركات الطيران الخاصة أفلست بعد تعثر مالي طويل.

التداعيات المباشرة على سوق العمل

لم تتوقف آثار موجة الإفلاس عند حدود الأرقام، بل وصلت بشكل مباشر على سوق العمل. فقد تسببت هذه الانهيارات بفقدان نحو 70 ألف وظيفة، ما زاد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً في قطاعات الصناعة والبناء والنقل.

هذه القطاعات، التي تشغل عصبَ أساسياً للاقتصاد، وجدت نفسها أمام معادلة صعبة: ارتفاع التكاليف من جهة، وتراجع القدرة على تغطية هذه الزيادات إلى المستهلك من جهة أخرى.

أسباب متشابكة خلف الدنهيار

تشير التقارير إلى أن هذه الأزمة لم تكن نتيجة عامل واحد، بل نتاج مجموعة من الأسباب المتداخلة. في

هذه الأرقام لا يمكن التعامل معها كحالات فردية أو استثناءات مؤقتة، بل تؤكد ضغوطاً متراكمة بدأت تتسلل إلى قطاعات حيوية، لطالما اعتُبرت قادرة على الصمود أمام الأزمات.

أرقام تتصاعد...

بحسب بيانات اقتصادية حديثة، ارتفع عدد حالات الإفلاس بنحو 14% مقارنة بالعام السابق، وهو معدل يثير القلق في بيئة اقتصادية يفترض أنها الأكثر قوة عالمياً. اللافت أن الأزمة لم تقتصر على شركات الصغيرة أو المتوسطة، بل امتدت إلى شركات عملاقة تتجاوز إيراداتها السنوية مليار دولار، في أعلى مستوى يُسجل منذ جائحة كورونا.

هذا الواقع يفرض قراءة جديدة للمشهد الاقتصادي، حيث لم يعد الحجم أو التاريخ أو النفوذ المالي ضمانة كافية للاستمرار، في ظل تقلبات اقتصادية سريعة وتكاليف تشغيل متزايدة.

الشركات التي أعلنت إفلاسها خلال العام

- سلسلة صيدليات وطنية كبيرة أفلست بعد ضغوط طويلة في السوق، مع مواجهة منافسة متقدمة وتحديات تشغيلية.

- سلسلة أزياء شبابية شهيرة أنهت وجودها في





تقریر کامکو انفست

الأسماء التجارية هي الأسماء التي تُستخدم لتمييز المنتجات والخدمات المقدمة من قبل الشركات والمؤسسات. وهي عبارة عن مجموعات من الأحرف، الأرقام، والرموز التي تُمثل العلامة التجارية. يمكن أن تختلف الأسماء التجارية من دولة إلى أخرى، حيث يتم حفظها في قواعد بيانات مسجلة في كل دولة. كما يمكن أن تختلف الأسماء التجارية من الصناعة إلى أخرى، حيث يتم حفظها في قواعد بيانات مسجلة في كل صناعة.

متوسط العائد على سلة فئات الأصول الثمانية عشرة سجل أعلى مستوياته خلال أكثر من عقد بنسبة %21



عوائد فئات الأصول العالمية

2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025		فئات الأصول
18.4%	9.3%	52.4%	34.3%	12.1%	28.9%	47.9%	50.2%	26.0%	25.1%	27.2%	148.0%		الفضة
12.8%	8.5%	32.3%	25.0%	4.4%	28.8%	26.0%	40.4%	10.5%	24.2%	23.3%	64.6%		الذهب
11.4%	1.3%	15.0%	22.7%	1.9%	25.8%	25.1%	34.9%	10.3%	23.4%	21.5%	30.6%		مؤشر MSCI للدول الناشئة
7.1%	0.1%	14.0%	20.1%	1.1%	25.2%	16.3%	28.8%	8.2%	21.8%	17.0%	29.7%		أصول الموارد الطبيعية العالمية
4.2%	-0.7%	11.4%	19.4%	-1.2%	24.1%	15.8%	26.9%	2.8%	14.9%	16.2%	19.5%		مؤشر MSCI للدول المتقدمة
4.1%	-1.7%	9.5%	18.7%	-1.6%	22.7%	14.1%	25.2%	1.7%	13.5%	15.7%	19.4%		مؤشر ESG العالمي
2.8%	-2.7%	8.6%	17.7%	-3.5%	19.7%	13.5%	23.0%	-0.3%	13.1%	9.2%	18.2%		مؤشر الشريعة العالمي
2.1%	-2.7%	8.1%	13.5%	-6.2%	18.3%	9.2%	22.3%	-6.4%	7.0%	7.2%	16.8%		الأصول الأوروبية من غير بريطانيا
0.6%	-3.0%	5.3%	10.3%	-8.2%	17.6%	8.2%	20.1%	-12.7%	6.8%	7.1%	16.4%		الأصول الأمريكية
0.2%	-3.2%	5.1%	9.0%	-8.5%	17.2%	4.9%	18.4%	-12.7%	5.7%	5.4%	10.6%		السندات ذات العائد العالي
0.2%	-4.9%	5.0%	7.4%	-8.5%	15.4%	0.7%	6.4%	-14.5%	5.2%	5.1%	8.2%		السندات العالمية
-1.4%	-10.4%	4.2%	6.3%	-9.5%	15.2%	0.4%	2.0%	-16.2%	4.8%	4.4%	7.5%		السندات السيادية للدول المتقدمة
-2.2%	-11.9%	3.6%	5.8%	-10.4%	13.4%	-0.1%	0.1%	-19.4%	4.1%	0.7%	7.1%		السلع
-4.6%	-16.7%	2.6%	3.8%	-12.6%	6.8%	-3.7%	-2.4%	-19.5%	3.7%	-0.3%	4.4%		النقد الأمريكي
-9.7%	-17.0%	2.6%	1.1%	-12.9%	5.9%	-6.7%	-3.6%	-20.8%	-0.7%	-1.7%	3.6%		اس اندي للدول المتقدمة (ريت)
-19.3%	-24.0%	2.1%	1.0%	-13.8%	4.7%	-11.3%	-4.6%	-22.4%	-2.1%	-3.1%	1.6%		مؤشر MSCI الخليجي
-33.1%	-32.9%	0.4%	0.7%	-16.6%	2.2%	-21.5%	-4.7%	-24.9%	-4.3%	-3.5%	-9.4%		الدولار الأمريكي
-48.3%	-35.0%	-0.2%	-9.9%	-19.5%	0.2%	-23.7%	-11.7%	-26.9%	-10.3%	-8.3%	-18.5%		النفط
-3.0%	-8.2%	10.1%	11.5%	-6.3%	16.2%	6.4%	15.1%	-7.6%	8.7%	8.0%	21.0%		متوسط العوائد السنوية لمحفظة متوازنة بالتساوي (%)

المصدر: بحوث كاهك وإنفست، بلومبيرغ

مؤشر مورجان ستانلي لكافحة دول العالم تداولات العام محققاً مكاسب بلغت نسبتها 20.6 في المائة، وهي الأكبر خلال ستة أعوام، وذلك على الرغم من التقلبات الناجمة عن الرسوم الجمركية والتوترات الجيوسياسية والحروب. وجاءت هذه المكاسب بدعم من الأداء الإيجابي واسع النطاق الذي شهدته أبرز أسواق الأسهم العالمية. وتفوقت أسواق الأسهم في الاقتصادات الناشئة على نظيراتها، حيث سجلت الأسهم في الأسواق الناشئة مكاسب بنسبة 30.6 في المائة، في حين حققت المؤشرات الأوروبية والأميركية مكاسب بحوالي 17 في المائة خلال العام. وضمن الأسواق الناشئة، بُرِزَت كوريا الجنوبية كواحدة من أفضل الأسواق أداءً على مستوى العالم، مع ارتفاع مؤشر كوسبي بأكثر من 75.6 في المائة. كما سجلت مؤشرات البرازيل والمكسيك مكاسب تجاوزت 30 في المائة، في حين حققت الصين والهند ارتفاعات بلغت نسبتها 18.4 في المائة و9.1 في المائة، على التهاليل.

وبلغ متوسط العائد على سلة فئات الأصول الثمانية عشرة أحد أعلى مستوياته خلال أكثر من عقد، مسجلاً مكاسب بنسبة 21.0 في المائة، مقابل نسبة 8.0 في المائة في العام 2024. وعكست مكاسب المحفظة مرونة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، مع تفوق معظم المؤشرات الاقتصادية على التوقعات خلال العام. في المقابل، ظل الأداء الاقتصادي في أوروبا والصين ضعيفاً نسبياً.

بصفة رئيسية بالمخاوف المتعلقة بتخمة المعروض، مع وصول الإنتاج الأميركي إلى مستويات قريبة من القياسية، إلى جانب شروع دول الأوبك وحلفائها في التراجع التدريجي عن خطط خفض الإنتاج بنحو 2.9 مليون برميل يومياً بنهائية العام. وعلى الرغم من ذلك، حقق قطاع السلع الأساسية بصفة عامة مكاسب بلغت نسبتها 7.1 في المائة خلال العام، بدعم من العائدات القوية لمؤشرات المعادن الصناعية والثروة الحيوانية والمعادن النفيسة.

وكانت الفضة افضل المعادن اداء حلال العام، محفوظة
مكاسب بنحو 148 في المائة، وتبعها الذهب في المرتبة
الثانية بارتفاع تجاوز 64.6 في المائة. كما سجلت معادن
أخرى، مثل النحاس، مكاسب قوية بلغت نحو 36 في المائة
خلال العام. وجاء ارتفاع أسعار الذهب مدفوعاً بضعف الدولار
الأميركي، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، إلى جانب زيادة
وتيرة الشراء من قبل البنوك المركزية العالمية. في المقابل،
عكست مكاسب الفضة تراجع العائدات الحقيقية، وارتفاع
الطلب من قطاعات الذكاء الاصطناعي والطاقة الشمسية
والسيارات الكهربائية، إضافة إلى قيام الصين بالتحكم في

من جهة أخرى، فقدت أسواق الأسهم بعض الزخم مع اقتراب نهاية العام، لتنهي 2025 عند مستوى أقل قليلاً عن ذروتها التاريخية، بعد أن لامست العديد من المستويات القياسية خلال العام في أكثر من 59 جلسة تداول. وأنهى

عوائد فئات الأصول العالمية : 2025

قال تقرير صادر عن شركة «كامكو إنفست» لقد سجلت محافظ فئات الأصول العالمية مكاسب للعام الثالث على التوالي في 2025، بدعم من الأداء القوي لمعظم فئات الأصول خلال العام. وجاءت هذه العائدات نتيجة لتحقيق مكاسب لفئات الأسهم والسندات، إلى جانب العقارات والسلع الأساسية. كما ساهم توجه البنوك المركزية العالمية لخفض أسعار الفائدة في زيادة مكاسب معظم مؤشرات أدوات الدخل الثابت، في حين ساعد استمرار النمو الاقتصادي في معظم مناطق العالم على تعزيز أرباح الشركات ودعم أداء أسواق الأسهم. وضمن فئة الأسهم، قادت الأسهم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي موجة الصعود على مدار معظم العام، قبل أن تهداً وتيرة الأداء بالقرب من نهايته على خلفية المخاوف المتعلقة بارتفاع التقييمات، إلا أنها أنهت العام بمكاسب قوية تجاوزت 30% في المائة.

وكان النفط الخام والدولار الأميركي فئتي الأصول الوحيدةتين اللتين سجلتا تراجعاً خلال العام، إذ انخفض الدولار الأميركي بنحو 9.4 في المائة، مسجلاً أكبر هبوط له منذ العام 2017، في ظل تأثر أسواق العملات بانخفاض أسعار الفائدة، وتصاعد المخاوف المالية، واستمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات التجارية الأمريكية. في المقابل، سجل النفط الخام أكبر تراجع سنوي بلغ نحو 18.5 في المائة، مدفوعاً

الاقتصادي الأسبوعي



تقرير

الشال: إجمالي الإيرادات النفطية لشهر ديسمبر نحو 1.126 مليار دينار كويتي

إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية متوقعة أن تصل إلى 17.836 مليار دينار معروفة بـ 24.5 مليار دينار

شركة ارتفعت
قيمتها السوقية
مقابل 28 شركة
حققت انخفاضات
متباينة

سيولة البورصة
في 2025 بلغت
26.584 مليار
دينار بنحو
%79.2

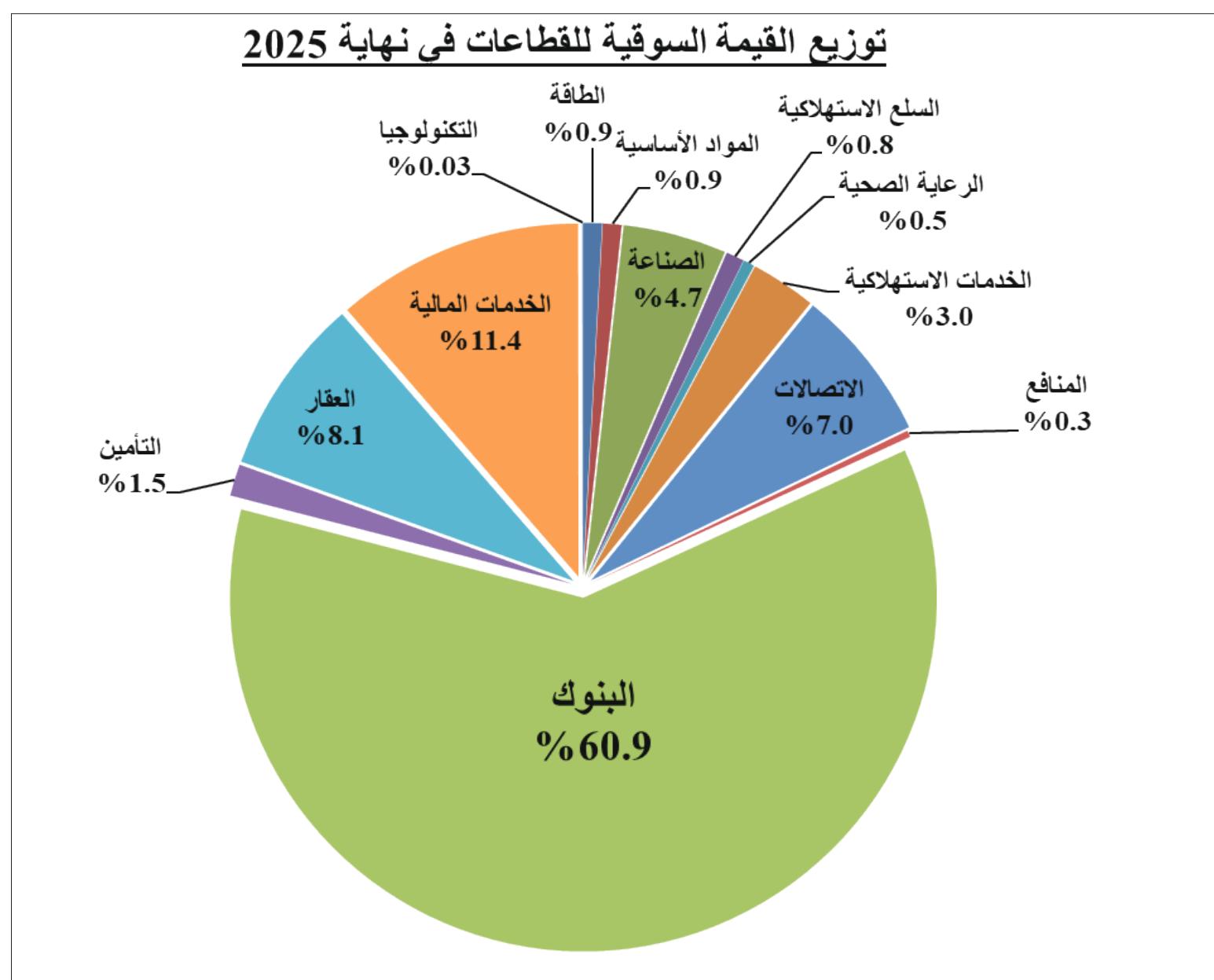
قطاع البنوك
هو المهيمن
بمساهمته في
قيمة شركات
البورصة بنحو %60.9



توقع أن يتخطى حجم الاقتصاد الصيني حجم الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2035

الصين حققت معدلات بحدود 5.4% للسنوات 2025 - 2021 بينما الولايات المتحدة %3.3

رسم بياني (1) توزيع القيمة الرأسمالية



أحداث العالم 2025

الولايات المتحدة والعالم:

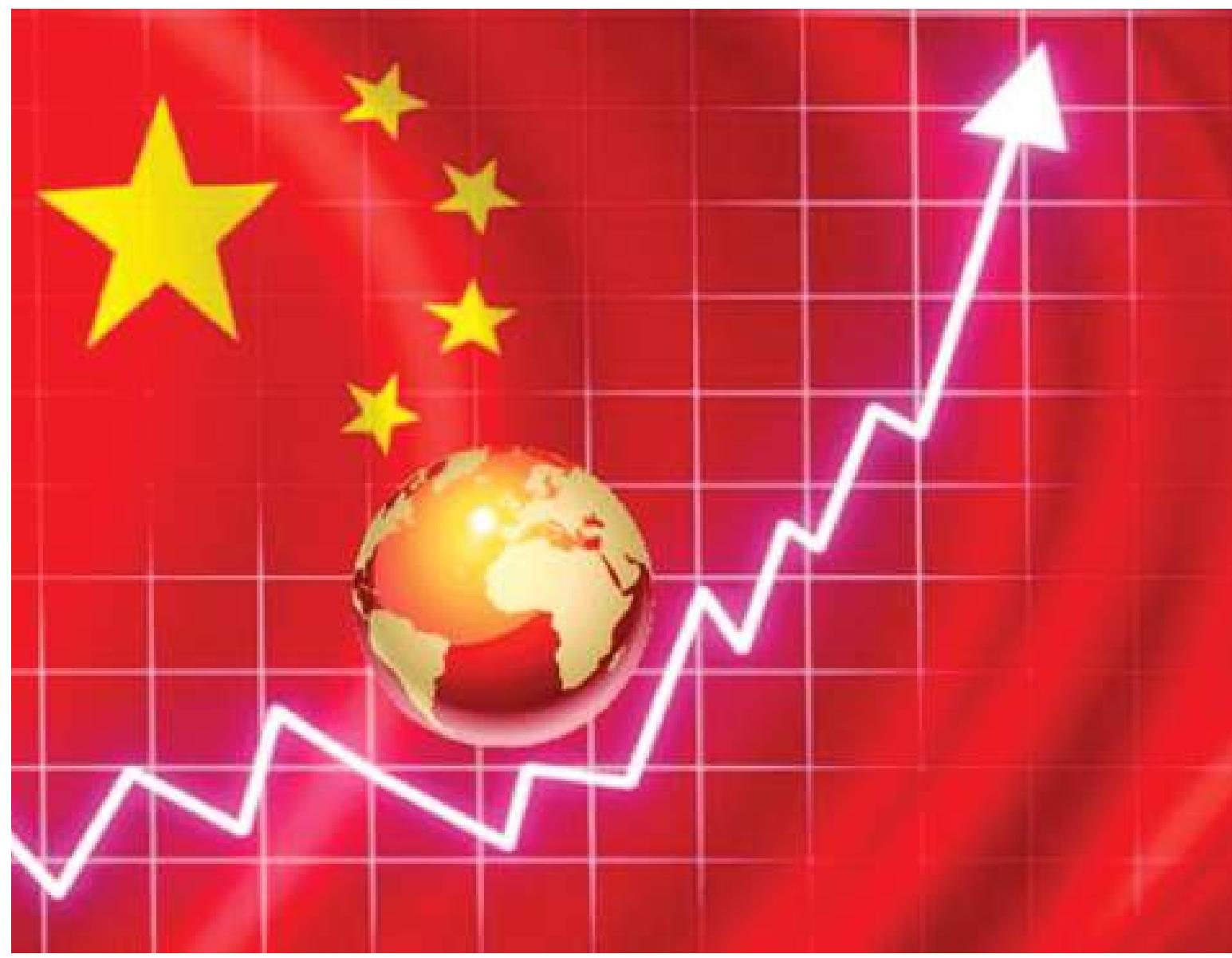
قال تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي منذ استلام الرئيس دونالد ترامب مسؤولياته في العشرين من يناير 2025، لم يعد العالم كما عهدهناه سابقاً، ولن يكون كذلك لعدة سنوات قادمة على أقل تقدير. ويحظى الرئيس الأمريكي بسلطة شبه كاملة بعد فوز حزبه بأغلبية مطلقة في جنحاي السلطة التشريعية، وغبة محافظة في المحكمة العليا، وربما غبة لاحقة في مجلس إدارة بنك الاحتياط الفيدرالي. ومنذ أبريل 2025، بدأت حرب رسوم جمركية غير تقليدية، لم تقتصر على أعداء الأمس، وإنما شملت كل الحلفاء ولم تستثن الجيران، دون حرمة للحدود السيادية للدول. ولأن الولايات المتحدة تعد عاصمة العالم السياسية أو مقر الأمم المتحدة، وعاصمة العالم الاقتصادية بما تمثله من نحو 27% من حجم الاقتصاد العالمي، وعاصمة العالم المالية لكونها أكبر سوق مالي ومقر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والأهم توافق «بريتون وودز» على الدولار الأمريكي لاعتمادها عملتها عملة الاحتياط العالمي منذ نحو 80 عاماً، فإن أدوات البحث والتحليل التقليدية المعتمدة لن تكون صالحة لمعرفة ما يمكن أن يحدث في المستقبل، إذ تحول ما كان ملحاً ودواء في مرحلة سابقة إلى مكمّن لداء محتمل.

الغرب والشرق:

في أواخر القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر، كان %45 من حجم الاقتصاد العالمي للصين والهند، وفي نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي، كان %51 من حجم الاقتصاد العالمي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي توقعات عام 2025، أصبح %45 من حجم الاقتصاد العالمي للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، و%26 لأكبر ثلاثة اقتصادات في الشرق، وهي الصين واليابان والهند، وفي آسيا 60% من سكان العالم. ما يحدث في عالمنا، هو الجزم بحتمية عودة الثقل الاقتصادي في المستقبل إلى الشرق، ويكفي القيام بعمل إسقاط رياضي على فروقات معدلات النمو، فالصين حققت معدلات بحدود 5.4% للسنوات 2025 - 2021، والهند 7.9% لنفس الفترة، بينما حققت الولايات المتحدة الأمريكية 3.3% والاتحاد الأوروبي 2.7% لمعدلى نموهما لنفس الفترة. وفي المستقبل، من المتوقع أن يتخطى حجم الاقتصاد الصيني حجم الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2035، ومع إجراءات الإدارة الأمريكية الجديدة، قد تتتسارع وتيرة الانتقال إلى الشرق. وأكبر مخاطر التسارع هو التهديد الذي قد يختصر زمن تحقق الضرر على الدولار كعملة احتياط عالمي، أو يفضي إلى قفز مبكر نحو عالم جديد، بنظام مالي جديد وبديل لـ «بريتون وودز».

العالم والإقليم:

تكمّن أهمية الإقليم بالنسبة للعالم في عاملين أساسيين: أولهما هو مخزون الطاقة، وثانيهما موقعه الجغرافي وتوسيطه لمسار التغيير إلى الشرق الذي بدأ، والثانٍ عنصراً قوياً إن تم التعامل معهما بوعي، وعامل الوقت في ولوج حصافة التعامل معهما في غاية الأهمية. والوقود الأحفوري، أو النفط والغاز، يتعرض لضغط لخوض مستويات استهلاكهما وخفض أسعارهما، للتطور التقني دور في الضغط، ولم يمرر الحفاظ على البيئة دور، ولسياسة دور، ولكنهما سوف يظلان معنا لعقود قادمة وإن مع انخفاض متصل في مستوى مساهمتهما النسبية في سوق الطاقة. وتبني سياسات عامة للإفادة القصوى منها مع امتصاص الآخر السلي لانخفاض مساهمة إيراداتهما لم يعد خياراً، ويبعد أن معظم دول الإقليم باتت تعي وتعامل مع تلك



وحدث قبل نحو قرن من الزمن عندما انتقل الثقل الاقتصادي والسياسي من الغرب إلى الغرب الأقصى، أو من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ومع كل تغير جوهري في عالمنا، يكسب من يبدأ مبكراً في تبني أدوات تحليل وقناعات واستراتيجيات تتماشى مسبقاً ومتطلبات العالم الجديد. وبدأت دول عديدة في صياغة وتنفيذ استراتيجيات تعزم الإفادة من تلك التحولات الجارية وتقلل تكلفتها إلى حدودها الدنيا، ذلك لا يحدث في الكويت، فأولوياتها لا توحى أنها تعنى

الحقيقة. والتعامل مع الموقع الاستراتيجي مع وفرة المال واتكمال البنية التحتية عنصر قوة آخر إن تم الاستثمار فيه ما يجعل من الإقليم وسيطاً تجارياً و وسيط نقل وسياحة، ويبعد أن ثلاث دول ضمن الإقليم باتت في موقع تنافسية قوية للإفادة القصوى من التحول إلى الشرق.

أردنا مما تقدم التنبئ بأننا نعيش في حقبة فيها تحول جوهري لعالمنا، حدث مثله قبل أكثر من قرنين عندما خسر الشرق ثقله الاقتصادي والسياسي الذي نقل إلى الغرب،



نعيش حقبة تحول جوهري في مراكز القوى الاقتصادية حدث مثله قبل أكثر من قرنين

حقائق تحولات عالمنا الجوهيرية، فأولوياتها لازالت تعمق الضرر وتقلل النفع.

النفط والمالية العامة - ديسمبر 2025

باتنتها شهر ديسمبر 2025 انتهى الشهر التاسع من السنة المالية الحالية 2026/2025، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر ديسمبر نحو 61.3 دولار أمريكي، منخفضاً بـ 3.9% عن معدل شهر نوفمبر البالغ نحو 65.2 دولار أمريكي للبرميل، وأدنى بـ 6.7% عن دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته 9.9% عن السعر الافتراضي المتحفظ الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 68 دولار أمريكي للبرميل، ومنخفضاً بنحو 29.2 دولار أمريكي عن سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 90.5 دولار أمريكي، وفقاً للتقديرات وزارة المالية وبعد إيقاف استقطاع الـ 10% من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

وبانتهاء شهر ديسمبر، حقق سعر برميل النفط الكويتي لما مضى من السنة المالية الحالية معدل بحدود 68.0 دولار أمريكي، وهو أدنى بـ 11.7 دولار أمريكي أو بنسبة 14.7% من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة 2024/2025 البالغ نحو 79.7 دولار أمريكي، وكذلك أدنى بـ 22.5 دولار أمريكي أو بـ 24.9% مقارنة مع سعر التعادل للموازنة الحالية.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر ديسمبر بما قيمتها نحو 1.126 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستوى الإنتاج والأسعار على حالهما - وهو افتراض قد لا يتحقق - فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 14.910 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أدنى بـ 395.3 مليون دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 15.305 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 2.926 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 17.836 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 24.538 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية الحالية 2026/2025 عجزاً قيمته 6.702 مليار دينار كويتي، ولكن يظل العامل المهيمن هو ما يحدث من تطورات على إيرادات النفط وما يمكن أن يتحقق من وفر في المصروفات عند صدور الحساب الختامي.

أداء بورصة الكويت 2025

أنهت بورصة الكويت عام 2025 على ارتفاع كبير في مستوى سيولتها إضافة إلى ارتفاع في مؤشر السوق العام. وبلغ إجمالي سيولة البورصة نحو 26.584 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بـ 79.2% مقارنة بذلك الإجمالي لعام 2024 البالغ نحو 14.833 مليار دينار كويتي، كما ارتفع معدل دوران أسهمها من 0.34 مرة لعام 2024 إلى نحو 0.50 مرة. وانعكس ذلك في ارتفاع المعدل اليومي لقيمة التداول بـ 80.0%， حيث بلغ نحو 107.6 مليون دينار كويتي مقابل نحو 59.8 مليون دينار كويتي كمعدل لعام 2024. وحظي السوق الأول (34 شركة) بـ 56.4% من إجمالي سيولة البورصة، وحظي السوق الرئيسي (106 شركات) بـ 43.6%， بينما كان توزيع السيولة لعام 2024 نحو 66.3% للسوق الأول (34 شركة) ونحو 33.7% للسوق الرئيسي (109 شركات)، أي أن توزيع السيولة بين السوقين كان أكثر عدالة وأفضل في عام 2025.

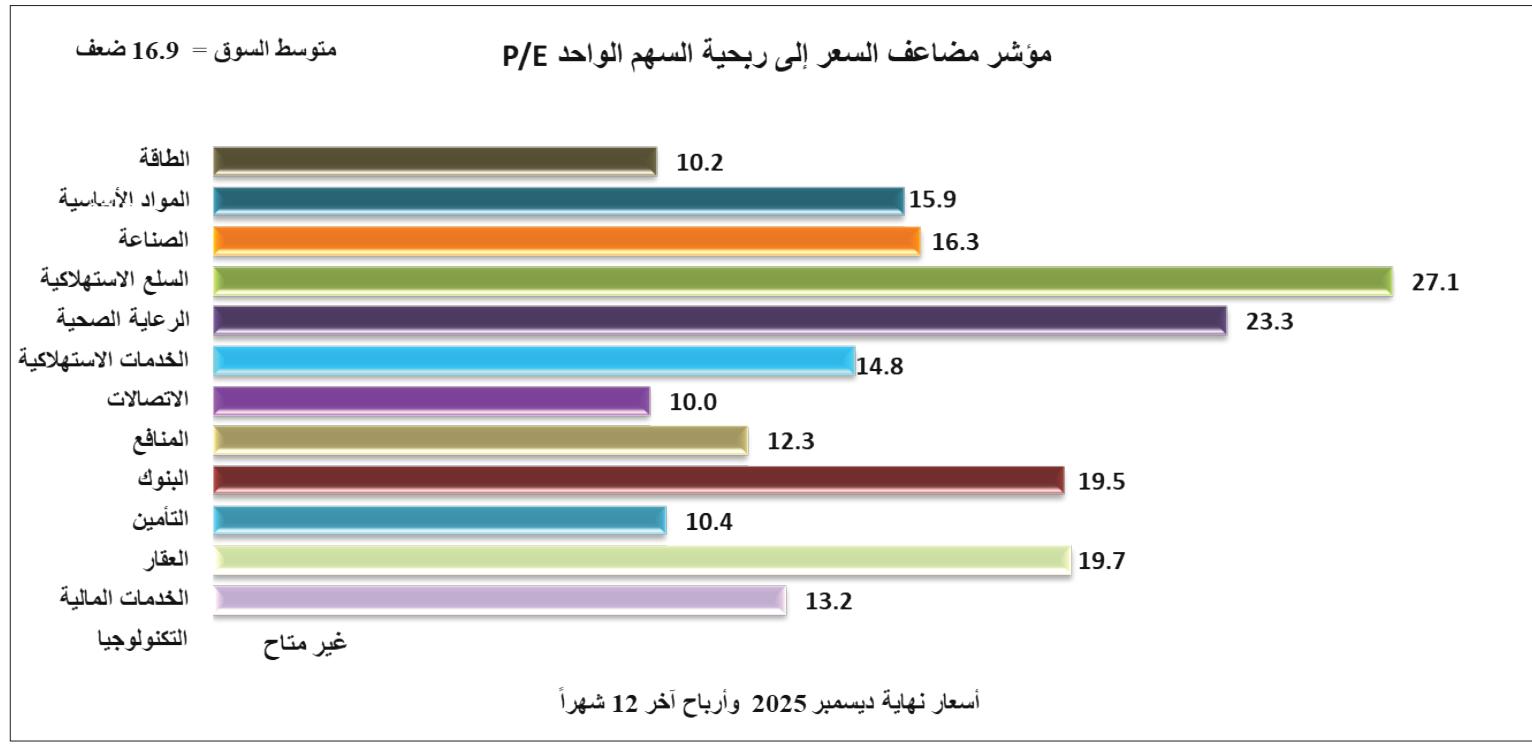
وسجل المؤشر العام لبورصة الكويت أداءً إيجابياً مع نهاية عام 2025 مقارنة بمستواه في نهاية عام 2024 إذ بلغ مستوى 8,907.6 نقطة، أي بارتفاع بـ 1,545.1 نقطة أو بنسبة 21.0% مقارنة بمستوى 7,362.5 نقطة. وكانت أعلى قراءة للمؤشر خلال عام 2025 قد تحققت بتاريخ 14 ديسمبر عندما بلغ 9,083.5 نقطة، في حين سجلت أدنى قراءة له في بداية عام 2025 أو بتاريخ 5 يناير عندما بلغ 7,416.4 نقطة.

وبلغت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في نهاية العام نحو 53.272 مليار دينار كويتي، وعند مقارنة قيمتها بـ 9.677 مليار دينار في نهاية عام 2024 نلاحظ أنها حققت ارتفاعاً بـ 62.4%.

(أرباح آخر 12 شهراً) 2025	(أرباح مجمل العام) 2024	
2,814,703	2,840,265	أرباح الشركات المدرجة (ألف دينار كويتي)
%1.5	%1.6	العائد على الأصول ROA
%9.3	%9.8	العائد على حقوق الملكية ROE
16.9	15.1	*مضاعف السعر إلى ربحية السهم P/E
1.8	1.5	مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية P/BV

*بعد استبعاد الشركات التي حققت خسائر.

رسم بياني (2) مؤشر مضاعف السعر إلى ربحية السهم في نهاية ديسمبر 2025



سيولتها بـ 30.0%， أي أن مساهمته في السيولة تعادل 2.6 ضعف مساهمته في القيمة الرأسمالية، ما يعني ارتفاعاً كبيراً في مستوى سيولتها. بينما كان قطاع العقار ثالث أكبر المساهمين بـ 8.1% من قيمة شركات البورصة، وحال على نحو 17.8% من سيولتها 2.2 ضعف المساهمة في القيمة السوقية.

لو قبلنا بربحية الشهور التسعة الأولى من عام 2025 مؤشراً على ربحية العام ككل لـ 135 شركة مشتركة بين الفترتين، نلاحظ انخفاضاً في مستوى الربحية بحدود 1.4% لتبلغ نحو 2.090 مليون دينار كويتي مقارنة بـ 2.119 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2024، أي أن مسار الربحية المتباينة جاء مخالفًا لمسار المؤشر. ووحّقّت 113 شركة رابحة من أصل 135 شركة أعلنت بياناتها المالية، نحو 2.397 مليون دينار كويتي، تم خصم نحو 307.2 مليون دينار كويتي منها مثلث نصيب خسائر 22 شركة. وساهم قطاع البنوك بـ 62.4% من إجمالي أرباح

دينار كويتي أو بـ 22.0%. وبلغ عدد الشركات التي ارتفعت قيمتها السوقية 112 شركة، في حين سجلت 28 شركة انخفاضات متباعدة. وجاء أكبر ارتفاع مطلق في القيمة من نصيب قطاع البنوك بـ 5.786 مليون دينار كويتي، تلاه قطاع العقار بارتفاع بـ 1.484 مليون دينار كويتي، بينما حققت قيمة قطاع المواد الأساسية أكبر انخفاض بـ 43.7 مليون دينار كويتي.

ولا يزال قطاع البنوك هو القطاع المهيمن بمساهمته في قيمة شركات البورصة بـ 60.9%， ويأتي ثانياً من حيث حجم السيولة البالغة نحو 26.8% من جملة قيمة تداولات البورصة. وحصل قطاع الخدمات المالية بـ 11.4% من القيمة الرأسمالية للبورصة، وكان الأكثر مساهمة في



أداء البورصة، وقد يعوضهما تبني سياسات جادة تستهدف الاستدامة الاقتصادية والمالية. وعلى مستوى الإقليم، سوف يتآرجح التأثير بين الموجب والسلاب تبعاً لتطورات الأوضاع الجيوسياسية، خفوتها يمثل دعماً وسخونتها يولد ضغطاً، وتلك أحداث يصعب توقعها فلم يعد عالم السياسة اليوم يحكمه المنطق.

وعلى مستوى العالم، سوف يحكم الأداء المحتمل للاقتصاد الأمريكي مسار الانعكاسات على أداء بورصاته وما إذا كان سلبياً أو إيجابياً. واستعداد المواجهات مع شركاء التجارة وارد وإن كانت تداعياته على الاقتصاد الأمريكي سلبية ومؤثرة على نتائج انتخابات الكونغرس النصفية في نوفمبر، والعكس صحيح. وإن حق الرئيس غلبه في التغيير المحتمل في تركيبة مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي، سوف تكون الغلبة أيضاً لخفض أسعار الفائدة، وهو عامل داعم لأداء كل البورصات. وتنميل إلى الاعتقاد بأن الغلبة سوف تكون باتجاه تصحيح في بورصة نيويورك يحدث في وقت ما من العام، وتبعاً للعوامل المذكورة عاليه، يغلب الأمل بأنه ربما يكون تصحيح صحي، يعيد تسعير بعض الأسهم والمضاربة منها تحديداً إلى مستوياتها العادلة، ومثله قد يحدث في بورصة الكويت.

.2024 خلافاً لتوقعاتنا في نهاية عام 2024 جاء أداء عام 2025 إيجابياً، حدث ذلك رغم تبعات الحرب التجارية وإن تم كثيراً تغيير قراحتها، وحدث رغم تعرض النفط لخسائر فقد خلالها سعر مزيج برنت نحو 17.6% - ما بين نهاية عام 2024 ونهاية عام 2025. وجاء بعض الدعم من مساعي لوقف الحروب الساخنة، ومن ضغوط أدت إلى خفض أسعار الفائدة، ومن نزوح حاد في الكويت للمضاربة على شركات صغيرة. ومع بدء مواجهة الغلو في المضاربة في آخر العام، تحقق انخفاضاً في معدل التداول اليومي لبورصة الكويت بنحو 10.6% - لشهر نوفمبر و27.1% - لشهر ديسمبر مقارنة مع معدل الشهور العشرة الأولى للعام ذاته، كما انخفض المؤشر العام خلالها بنحو 1.4%. ونعتقد بأن ما حدث يمثل تطوراً صحياً قد يساهم في سلامة تداولات البورصة في المستقبل، وتظل العوامل المؤثرة على الأداء المحتمل في عام 2026 عديدة، وكثير منها لا علاقة مباشرة لها بالشركات المدرجة وغالبيتها الطاغية أو ضاعها سليمة. فعلى المستوى المحلي، سيستمر سوق النفط تحت الضغط لخفض مستوى الإنتاج والأسعار، إلى جانب تأثير التشريعات السريعة والمفاجئة، وهذا عامل ضاغط على

البورصة المطلقة، تلاه قطاع الخدمات المالية بنحو 14.9% من الأرباح، وشارك 11 قطاعاً من أصل 13 قطاعاً نشطاً بما تبقى أو نحو 22.7% من تلك الأرباح المطلقة. وعلى مستوى الشركات، كان أكبر المساهمين في أرباح البورصة "بيت التمويل الكويتي" الذي حق أرباحاً مطلقة بنحو 492.7 مليون دينار كويتي، تلاه "بنك الكويت الوطني" بنحو 467.4 مليون دينار كويتي. بينما حققت شركة "أجليلتي للمخازن العمومية" خسائر بقيمة 187.8 مليون دينار كويتي، وهي خسارة غير متكررة وغير نقدية نتجت عن إعادة تقييم العمليات غير المستمرة، تلتها "الشركة الوطنية العقارية" بنحو 45.2 مليون دينار كويتي.

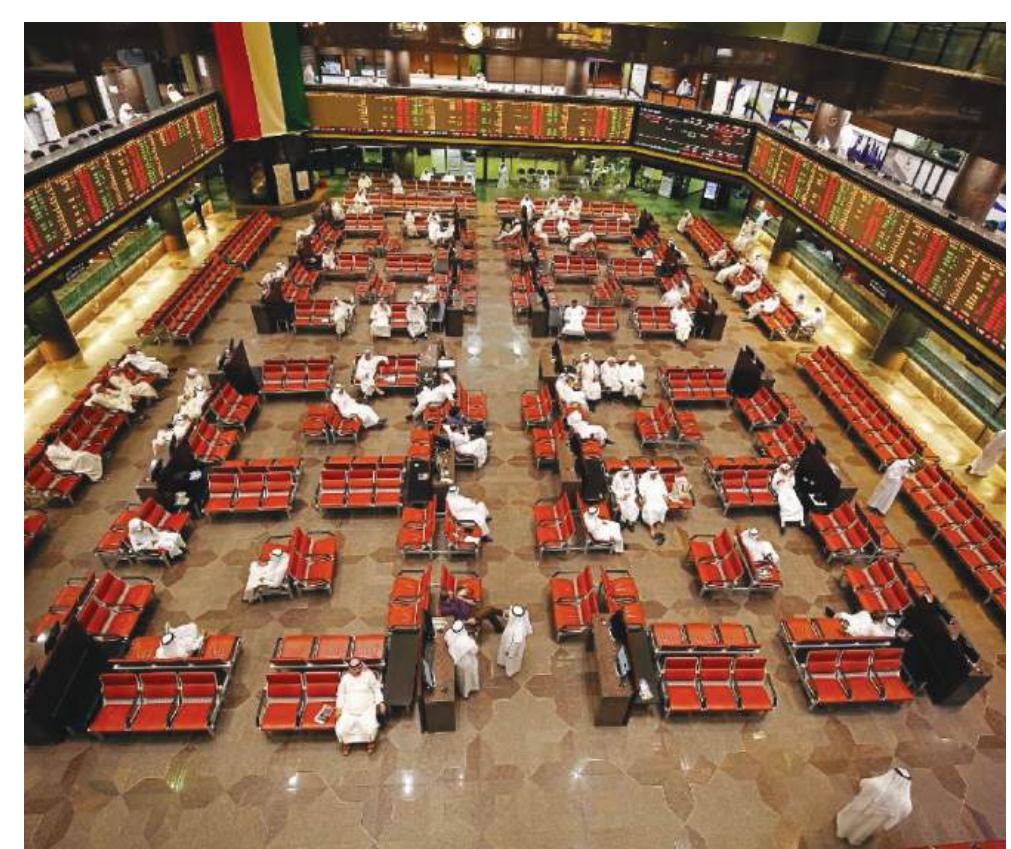
وعند تحليل مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة وفقاً لآخر 12 شهراً ومقارنتها مع كامل عام 2024 وفقاً للجدول المرفق، نلاحظ أن مؤشر مضاعف السعر إلى الربحية للسوق (P/E) بلغ نحو 16.9 ضعف، مقارنة بنحو 15.1 ضعف. وبلغ مؤشر السعر إلى القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.8 ضعف، مقارنة بنحو 1.5 ضعف. وانخفض معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) إلى نحو 9.3% مقارنة بنحو 9.8%， كما انخفض معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) إلى نحو 1.5% مقارنة بنحو 1.6% في نهاية عام

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

التغير	ال أسبوع الثاني والخمسون	ال أسبوع الثاني والخمسون	البيان
%	25/12/2025	31/12/2025	
	5	4	عدد أيام التداول
-0.6%	741.8	737.6	مؤشر الشال (قيمة 29 شركة)
-0.8%	8,978.1	8,907.6	مؤشر السوق العام
	302,135,945	237,363,312	قيمة الأسهم المتداولة (د.ك.)
-1.8%	60,427,189	59,340,828	المعدل اليومي (د.ك.)
	1,064,682,576	807,124,578	كمية الأسهم المتداولة (أسهم)
-5.2%	212,936,515	201,781,145	المعدل اليومي (أسهم)
	77,914	60,551	عدد الصفقات
-2.9%	15,583	15,138	المعدل اليومي لعدد الصفقات

نسبة من الإجمالي	قيمة التداول	البيان
قيمة تداول السوق	دinar كويتي	الشركات
%12.0	28,516,317	بيت التمويل الكويتي
%5.0	11,783,522	مجموعة جي اف اتش المالية (لش.م.ب.)
%5.0	11,767,468	بنك الكويت الوطني
%4.7	11,244,014	شركة المباني
%4.6	10,936,263	شركة العقارات المتحدة
%31.3	74,247,584	الإجمالي
نسبة من الإجمالي	قيمة التداول	البيان
قيمة تداول السوق	دinar كويتي	القطاعات
%29.5	69,981,660	قطاع الخدمات المالية
%29.0	68,813,840	قطاع البنوك
%20.1	47,659,562	قطاع العقار
%9.9	23,401,543	قطاع الصناعة
%3.3	7,771,483	قطاع الطاقة

ال أسبوع الثاني والخمسون	ال أسبوع الثاني والخمسون	
25/12/2025	31/12/2025	
17	5	عدد شركات ارتفعت أسعارها (شركة)
9	22	عدد شركات انخفضت أسعارها (شركة)
3	2	عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)
29	29	إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي (4 أيام عمل بمناسبة عطلة رئيس السنة الميلادية) أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الأربعاء الماضي قد بلغت نحو 737.6 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 4.2 نقطة ونسبة 0.6% - عن إغلاق الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً نحو 101.4 نقطة أي ما يعادل 15.9% عن إغلاق نهاية عام 2024.

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

الفرق	إقبال	الفرق	يوم الخميس	يوم الأربعاء	اسم الشركة
%	2024	%	25/12/2025	31/12/2025	
19.4	756.6	(0.2)	905.0	903.2	بنك الكويت الوطني 1
15.0	306.7	(1.4)	357.6	352.6	بنك الخليج 2
(12.3)	665.7	(0.8)	588.0	583.5	البنك التجاري الكويتي 3
18.8	206.9	(1.3)	249.0	245.7	البنك الأهلي الكويتي 4
49.7	232.0	(1.4)	352.4	347.4	بنك الكويت الدولي 5
38.2	261.4	(3.1)	373.0	361.3	بنك برقان 6
18.1	3,727.9	(0.6)	4,431.0	4,402.9	بيت التمويل الكويتي 7
17.1	791.4	(0.5)	932.1	927.0	قطاع البنوك
18.5	176.1	6.6	195.6	208.6	شركة التسهيلات التجارية 8
38.6	1,283.6	0.7	1,767.3	1,778.8	شركة الاستشارات المالية الدولية 9
18.9	319.6	2.4	371.2	380.0	شركة الاستثمارات الوطنية 10
(16.3)	328.6	(3.5)	285.0	275.0	شركة مشاريع الكويت القابضة 11
(6.1)	99.1	(3.4)	96.4	93.1	شركة الساحل للتنمية والاستثمار 12
16.2	302.2	1.4	346.3	351.1	قطاع الاستثمار
7.6	130.1	(1.5)	142.2	140.0	شركة الكويت للتأمين 31
(26.6)	980.4	0.0	720.1	720.1	مجموعة الخليج للتأمين 14
(1.9)	370.5	(1.2)	367.8	363.3	الشركة الأهلية للتأمين 15
6.7	206.8	(1.1)	223.2	220.7	شركة وربة للتأمين 16
(11.9)	340.7	(0.8)	302.6	300.2	قطاع التأمين
59.0	528.5	(1.5)	853.4	840.2	شركة عقارات الكويت 71
132.4	280.0	1.9	638.5	650.8	شركة العقارات المتعددة 18
(3.1)	300.7	(3.3)	301.5	291.4	الشركة الوطنية العقارية 19
2.9	1,776.2	(1.8)	1,860.4	1,827.7	شركة الصالحة العقارية 20
43.0	354.6	(1.0)	512.1	507.1	قطاع العقارات
26.6	374.0	(1.0)	478.2	473.4	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة) 12
87.2	342.2	(0.7)	645.2	640.7	شركة أسمنت الكويت 22
16.7	719.4	(0.8)	846.1	839.3	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية 32
30.2	342.2	(0.8)	449.2	445.5	قطاع الصناعة
29.3	728.2	1.4	928.4	941.6	شركة السينما الكويتية الوطنية 24
(42.9)	1,924.4	(3.4)	1,137.5	1,098.5	شركة أجيليتي للمخازن العمومية 25
21.5	725.3	(1.1)	890.8	881.4	شركة الاتصالات المتنقلة 26
84.4	58.5	(3.5)	111.8	107.9	شركة سنجي القابضة 27
(3.7)	839.7	(1.3)	819.2	808.3	قطاع الخدمات
1.8	89.2	(3.6)	94.2	90.8	شركة نقل وتجارة المواشي 28
0.1	436.4	(0.2)	437.6	436.8	قطاع الأغذية
60.8	622.5	0.0	1,000.7	1,000.7	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة 29
10.8	177.4	0.0	196.6	196.6	الشركات غير الكويتية
15.9	636.2	(0.6)	741.8	737.6	مؤشر الشال

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمته، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

وفق المعايير الدولية للتميز الخدمي والاستدامة

بيت التمويل الكويتي يحقق شهادة LEED الريادة بتصنيعات الطاقة والبيئة

المباني الحاصلة على LEED تحقق أداءً أفضل وتكلفة تشغيل أقل مقارنة بالمباني التقليدية، وتستهلك طاقة ومياه أقل، مما يؤدي إلى تقليل المصارييف التشغيلية بشكل مستمر، بالإضافة إلى تحسين جودة البيئة الداخلية لفرع، ما يعكس على راحة الموظفين وتحسين تجربة العملاء داخل الفرع، وتعزيز السمعة المؤسسية والاستدامة.

وأضاف الطبطبائي بأن LEED يعتبر معياراً عالمياً، والحصول عليه يضع البنك ضمن المؤسسات المتقدمة في الاستدامة، خصوصاً مع توجهات البنوك المركزية نحو تقارير ESG، مشدداً على أن الحصول على شهادة LEED في فروع البنك ليس مجرد إنجازاً بيئياً، بل هو استثمار مالي وتشغيلي يعزز الكفاءة والسمعة ورضا العملاء والموظفين وقيمة الأصول والامتثال لمعايير الاستدامة العالمية.

ويضع بيت التمويل الكويتي العميل دائماً في قلب عمليات التطوير والتحسين التي يقوم بها على مستوى الأنظمة والخدمات، بما يضمن تعزيز مستوى الثقة، ويتاح تحقيق خططه بكفاءة أكبر تعزز من تنافسيته واستمرارية بيئه العمل الإيجابية.



التي تقوم فعلياً بمنح الشهادة وتقديم خدمات التحقق والتدقيق للمشاريع حول العالم.

وقال المدير التنفيذي للخدمات العامة، في بيت التمويل الكويتي ، أيمان الطبطبائي، إن الحصول على شهادة LEED في عدد من فروع البنك، يعبر عن مجموعة كبيرة من الفوائد التشغيلية والمالية والبيئية، وقد أكدت المصادر أن

نبعاثات الغازات الدفيئة- خفض تكاليف التشغيل - تحسين جودة البيئة الداخلية لمستخدمين، ويتم منح الشهادة ذات لطابع الدولي من جهتين مرتبطتين بعضهما: الأولى هي مجلس المباني الخضراء الأمريكي (USGBC)، وهي الجهة التي طورت نظام LEED ومعاييره الأساسية، والثانية هي مؤسسة اعتماد الأعمال الخضراء (GBCI) وهي الجهة

حصل بيت التمويل الكويتي، عبر ادارة الخدمات العامة، على شهادة الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة من الفئة الذهبية «LEED»،

» بـ «Energy and Environmental Design »
«Leadership in
من مجلس المباني الخضراء الأمريكي،
بعد توافق عدة فروع لبيت التمويل
الكويتي مع معايير وشروط المجلس
الأمريكي، للحصول على الشهادة العالمية
المرمودة في مجال الالتزام بمواصفات
الطاقة والبيئة، وفق الالتزامات المعتمدة
دوليا.

وتعتبر شهادة LEED نظاماً عالمياً معتمداً لتقييم المباني وتصنيفها بناءً على مدى التزامها بمعايير الاستدامة وكفاءة استخدام الطاقة. وهي تقيس مدى جودة تصميم المبني وتشغيله بطريقة صديقة للبيئة، حيث تشمل معايير التقييم: كفاءة الطاقة - الكفاءة المائية - تقليل انبعاثات الكربون - جودة البيئة الداخلية - استخدام مواد بناء مستدامة.

وتتصف المباني الحاصلة على LEED بالعديد من المواصفات الأساسية التي تمنحها ميزة وأفضلية تضاف إلى ضرورة كونها مبانٍ جديدة، من أبرزها: تقليل

خطوات مقاييس

magames -perfume

 55205700



تدفقات الأجانب بسوق الأسهم السعودية تتجاوز 5.5 مليار دولار في 2025



2025م على أساس سنوي، ويتراجع يقدر بـ 44.58 مليار ريال (11.89 مليار دولار) مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وبلغ إجمالي مبيعات الأجانب 433.9 مليار ريال (115.7 مليار دولار) في العام 2025، مقابل 478.47 مليار ريال (127.59 مليار دولار) في عام 2024.

انخفاض ملكية الأجانب بنسبة 1.5% بنهاية 2025

وانخفضت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب في سوق الأسهم السعودية بنسبة 1.53% بنهاية شهر ديسمبر 2025م على أساس سنوي، وبفارق 6.48 مليار ريال (1.73 مليار دولار) عن قيمتها بنهاية الشهر ذاته من العام السابق. وبلغت قيمة ملكية الأجانب في «تداول» 416.33 مليار ريال (111.02 مليار دولار) بنهاية ديسمبر الماضي، مقابل 422.8 مليار ريال (112.75 مليار دولار) في نهاية الشهر المماضي من العام 2024م.

سنوي، ويتراجع يقدر بـ 44.87 مليار ريال (11.97 مليار دولار) عن العام السابق.

وبلغ إجمالي مشتريات الأجانب 454.64 مليار ريال (121.24 مليار دولار) في العام 2025، مقابل 499.51 مليار ريال (133.2 مليار دولار) في العام 2024.

وكان شهر سبتمبر الأعلى في حجم مشتريات الأجانب بسوق الأسهم السعودية خلال عام 2025؛ بواقع 50.69 مليار ريال (13.52 مليار دولار)، مسجلاً زيادة بنسبة 30.9% على أساس سنوي.

فيما انخفضت المشتريات الإجمالية في شهر ديسمبر بنسبة 11.55% على أساس سنوي، لتبلغ 30.39 مليار ريال (8.1 مليار دولار)، مقابل 34.35 مليار ريال (9.16 مليار دولار) في الشهر ذاته من العام السابق.

وعلى مستوى المبيعات الإجمالية للمستثمرين الأجانب في سوق الأسهم السعودية، انخفضت بنسبة 9.3% خلال العام

وأصل المستثمرون الأجانب تسجيل صافي شراء بـ 193 مليون ريال (51.5 مليار دولار).

وبلغ إجمالي مشتريات الأجانب في سوق الأسهم السعودية خلال الفترة من 2019 إلى 2025 (7 سنوات) نحو 1.182 تريليون ريال (315.16 مليار دولار)، مقابل مبيعات إجمالية بلغت 988.71 مليار ريال (263.66 مليار دولار)، ليحققوا مشتريات صافية خلال تلك الفترة بواقع 193.13 مليار ريال (51.5 مليار دولار).

وخلال عام 2025م، بلغ صافي مشتريات الأجانب في السوق الرئيسية لـ تداول السعودية نحو 20.74 مليار ريال (5.53 مليار دولار)، مقابل 21.03 مليار ريال (5.61 مليار دولار) في عام 2024م، لينخفض صافي الشراء بنسبة 1.4% على أساس سنوي، بحسب البيانات الصادرة عن شركة تداول السعودية. وشهدت تعاملات الأجانب في السوق الرئيسية لـ تداول السعودية خلال عام 2025 تسجيل صافي شراء خلال 10 أشهر مقابل اتجاه بيعي في شهرين فقط.

وواصل الأجانب تسجيل صافي مشتريات شهرية بسوق الأسهم السعودية بنهاية ديسمبر بواقع 1.41 مليار ريال (376.91 مليون دولار)، لمستمر سلسلة الشراء للشهر الثامن على التوالي. وسجل سبتمبر أعلى صافي مشتريات شهرية للأجانب في السوق السعودي خلال العام 2025 بواقع 7.95 مليار ريال (2.12 مليار دولار).

وخلال عام 2024م، ارتفع صافي تدفقات المستثمرين الأجانب في السوق السعودي بنسبة 48.5% على أساس سنوي؛ مقابل 14.16 مليار ريال (3.78 مليار دولار) في عام 2023.

انخفاض إجمالي مشتريات الأجانب في 2025 بنسبة 9%

وانخفضت المشتريات الإجمالية للأجانب في سوق الأسهم السعودية بنسبة 8.98% خلال عام 2025 على أساس سنوية بنسب

تداولات بورصة مسقط تتجاوز 5 مليارات ريال عماني في 2025



لبورصة مسقط صعدوا بنسبة 28.2 بالمائة ليغلق على 5866 نقطة مسجلاً ارتفاعاً بـ 1290 نقطة، وشهدت المؤشرات القطاعية أداء إيجابياً ليارتفاع مؤشر قطاع الصناعة بأكثر من 2575 نقطة مختتماً تداولات عام 2025 على 7846 نقطة، وارتفاع مؤشر القطاع المالي 2183 نقطة وأغلق على 9908 نقاط، وصعد مؤشر قطاع الخدمات إلى 2405 نقاط مسجلاً صعوداً بـ 662 نقطة، وارتفاع المؤشر الشعري 100 نقطة وأغلق على 525 نقطة.

والسندات والصكوك والوحدات وحقوق الأفضلية إلى 25.3 مليار ورقة مالية مقابل 6.5 مليار ورقة مالية في عام 2024، وارتفاع عدد الصفقات المنفذة من 257 ألف صفقة إلى أكثر من 672 ألف صفقة.

وسجلت القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة ببورصة مسقط في عام 2025 صعدوا بنحو 16 بالمائة متداولة 32 مليار ريال عماني مقابل نحو 27.6 مليار ريال عماني في عام 2024.

وعلى مستوى المؤشرات، سجل المؤشر الرئيسي

سجلت بورصة مسقط في عام 2025 تداولات قياسية متداولة 5 مليارات ريال عماني مستفيدة من إقبال الصناديق والمؤسسات الاستثمارية المحلية على الشراء في الوقت الذي أعلنت فيه شركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة عدداً من التحولات الإيجابية وارتفاع الأداء المالي.

وارتفعت قيمة التداول العام الماضي إلى 5 مليارات و42 مليون ريال عماني مقابل 4.25 مليار و257 مليون ريال عماني في عام 2024 و3.25 مليار و132 مليون ريال عماني في عام 2023، وتجاوزت التداولات التي شهدتها بورصة مسقط العام الماضي قيمة التداول التي شهدتها البورصة في الأعوام الخمسة الماضية منذ عام 2020 وبالنسبة 4.5 مليار ريال.

واستهلت بورصة مسقط تداولات عام 2025 بمستويات تداول عند 75.3 مليون ريال في شهر يناير، إلا أن التداولات قفرت بحلول شهر يونيو إلى 467.8 مليون ريال، ثم صعدت إلى 524.8 مليون ريال، وسجل شهر أكتوبر أعلى قيمة للتداول عند مليار و74 مليون ريال، وبلغت قيمة التداول في النصف الأول من العام الماضي 917.2 مليون ريال عماني إلا أنها قفرت في النصف الثاني من العام إلى 4 مليارات و125 مليون ريال مع ارتفاع مشتريات الصناديق والمؤسسات الاستثمارية المحلية وقيام مزودي السيولة بضخ مزيد من السيولة في التداولات.

وشهدت بورصة مسقط العام الماضي ارتفاعاً في إجمالي عدد الأوراق المالية المتداولة التي تشمل: الأسهم

بنك قطر الوطني يتوقع نمو الاقتصاد العالمي بـ 3.2% في العام 2026

تسارعاً طفيفاً في النمو الاقتصادي، مدعاوماً بالإنفاق المالي والسياسة النقدية الأقل تقيداً للنشاط مشيراً إلى أن الإنفاق في إطار برنامج الجيل القادم للاتحاد الأوروبي (NGEU) ساهم بما يقارب 0.5 نقطة مئوية من إجمالي النمو خلال عام 2025، وقد يواصل دعم النمو خلال عام 2026 إذا استمر على المسار الصحيح.

بالإضافة إلى ذلك، أدى الحرب الروسية الأوكرانية إلى إطلاق مبادرات إنفاق في مجال الدفاع يقدر أن تزيد الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 1 بالمائة في أكثر من 16 دولة تقدمت بطلبات للاستفادة من المرونة المنسقة بموجب القواعد المالية للاتحاد الأوروبي.

ولفت التقرير إلى أن السياسة النقدية أصبحت موافقة أكثر، حيث خفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة المرجعي بمقدار 200 نقطة أساس من مستوى تقديره للغاية بلغ 4% في منتصف عام 2024 إلى 2 بالمائة بحلول يونيو من العام الماضي.

ورأى أن خفض سعر الفائدة أصبح محفزاً لنمو الائتمان في القطاع الخاص بالقيمة الحقيقة، مبيناً أن المؤشرات الاقتصادية أظهرت تحسناً واضحاً في قطاع الخدمات، الذي دخل مرحلة التوسيع خلال الأشهر الأربعية الأخيرة من عام 2025.

واختتم تقرير بنك قطر الوطني الأسبوعي تحليله بالقول إنه نظراً لأن قطاع الخدمات يمثل حوالي 70% من اقتصاد منطقة اليورو، فإن هذه إشارة مشجعة للمنطقة، التي يتوقع أن تحقق نمواً بنسبة 1.5% في عام 2026، وهي نسبة أعلى من التوقعات.



الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة بنحو 30% على أساس سنوي بحلول نهاية عام 2025، تم تعويضه من خلال مرونة الشركات التي نجحت في إعادة توجيه شحناتها نحو أسواق بديلة.

وأضاف التقرير أن الاقتصاد الصيني يواصل تحوله من تصدير السلع الاستهلاكية البسيطة إلى تصنيع التكنولوجيا المتقدمة، والمنتجات ذات القيمة المضافة العالية، وهي عملية تنقل الصين إلى قمة سلاسل التوريد العالمية، وتساهم في زيادة نمو الإنتاجية بالإضافة إلى ذلك، سيظل الاستهلاك المحلي مدفوعاً بالسياسة المالية، فضلاً عن المزيد من التيسير النقدي التدريجي، مما يعزز العوامل المواتية التي تسهم في توقعات إيجابية متعدلة لعام 2026.

وفيما يتعلق بمنطقة اليورو، رجح البنك

توقع بنك قطر الوطني (QNB) تحسناً طفيفاً في النمو العالمي في عام 2026، في ظل استقرار الاقتصادات الرئيسية، مرجحاً تحقيق نسبة تبلغ 3.2% وهو رقم أعلى بقليل من إجمالي التوقعات.

وقال التقرير الأسبوعي للبنك، إن معدل النمو يشير إلى تسارع طفيف في النشاط، على الرغم من أنه لا يزال أقل من اتجاهات النمو طويلة المدى، وهي معدلات نمو أكثر توازناً وتقارباً.

وناقش التقرير العوامل الرئيسية التي تحدد آفاق النمو في الاقتصادات الثلاثة الكبرى، وهي الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو، والتي تمثل مجتمعة ما يقارب 60% من الاقتصاد العالمي، حيث توقع أن يظل نمو الاقتصاد الأمريكي قوياً، مدوماً بقوة معدلات الإنفاق الاستهلاكي للأسر وتدفقات الاستثمار.

وفي هذا السياق، وأشار التقرير إلى استفادة الاستهلاك من قوة الميزانيات العمومية للأسر، التي تتمتع بأقوى وضع مالي لها منذ عقود، فضلاً عن انخفاض معدلات البطالة.

وأوضح أن ازدهار الذكاء الاصطناعي يحفز تدفقات الاستثمار والزيادة المتوقعة في الإنتاجية بفضل تبني التقنيات الجديدة علامة على ذلك، لا يزال بنك الاحتياطي الفيدرالي (المركزي الأمريكي) يجري تغييراً جوهرياً في سياساته مع انتقاله من التشديد إلى الحياد.

ورجح التقرير أن يتم تخفيض أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى 3.5% بحلول نهاية عام 2026، وهو ما سيسمح في دعم نمو الاستثمار والاستهلاك من خلال جعل الائتمان أرخص، وزيادة جاذبية الأعمال

تصميم موقع الكترونية

موقع احترافية
بريد الكتروني
دعم فني



القيمة السوقية للعملات المشفرة ترتفع مجدداً فوق مستوى 3 تريليونات دولار

صعدت BNB بنسبة 4.25% خلال أسبوع.

تعزيز شهية المؤسسات الكبرى

يأتي ارتفاع سوق العملات المشفرة مدفوعاً بتدفقات نقدية جديدة من صناديق الاستثمار المتداولة (ETFs)، التي استأنفت نشاطها بقوة مع مطلع عام 2026، بالتزامن مع حالة من التفاؤل التشريعي في الأوساط المالية العالمية.

وساهمت التوقعات بإقرار أطر تنظيمية أوضح في الولايات المتحدة في تعزيز شهية المؤسسات الكبرى، التي بدأت في إعادة توجيه جزء من استثماراتها من الملاذات التقليدية، مثل الذهب، نحو العملات المشفرة باعتبارها «ذهبًا رقميًّا».

وأشار المحلل في بنك ستاندرد تشارترد جيف كيندريك إلى أن الترقب لإقرار القواعد التنظيمية الجديدة في الولايات المتحدة وفر بيئه «آمنة قانونيًّا» للمؤسسات الكبرى، مما دفعها لتحويل جزء من سيولتها من الملاذات التقليدية كالذهب.

كما استفاد السوق من انحسار الضغوط البيعية عقب انتهاء صلاحية عقود خيارات سنوية ضخمة بنهاء ديسمبر، ما أتاح للأسعار التحرك بحرية أكبر واستعادة مستويات نفسية مهمة.



ومن بين هذه الأصول، قفزت إيثيريوم بنسبة بلغت 5.9% خلال الأسبوع الماضي كما ارتفعت بنسبة 1.9% خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية، لتسجل عند إعداد هذا التقرير 3102 دولاراً، وذلك وفقاً لبيانات CoinMarketCap.

ارتفعت سولانا 6.7% خلال الأسبوع، كما قفزت إكس آر بي (XRP) بنسبة بلغت 9%， ونمت دوجيكون في أكثر من 16%， كما

وسجلت القيمة السوقية للعملات المشفرة، زيادة قوية بلغت 110 مليار دولار، كما لم تسجل أي من العملات الرقمية الكبرى خسائر تذكر خلال الأيام السبعة الماضية، ما يعكس عودة الثقة الكاملة للمستثمرين مع بداية تداولات عام 2026، وتفضيل الأصول الرقمية على الملاذات التقليدية التي شهدت تزحجاً طفيفاً للسيولة لصالح سوق الكريبتو.

استعادت عملة البيتكوين بريقها للتداول قرب مستويات 90 ألف دولاراً، محققة ارتفاعاً بأكثر من 2% خلال الأسبوع الماضي، مما يشير إلى انتهاء مرحلة التصحيف الفني التي شهدتها نهاية العام، مدفوعة بتدفقات نقدية جديدة من صناديق الاستثمار المتداولة (ETFs) التي استأنفت نشاطها بقوة مع مطلع عام 2026، بالتزامن مع حالة من التفاؤل التشريعي في الولايات المتحدة.

وارتفعت القيمة السوقية الإجمالية للعملات المشفرة بنسبة بلغت 3.7% لتصل إلى 3.06 تريليون دولار قبل أسبوع، كما ارتفعت إلى 1.4% خلال 24 ساعة الماضية، متاثرة بتراجع أكبر عملة مشفرة في العالم.

ارتفاع جماعي للعملات المشفرة

ارتفعت أكبر عملة مشفرة في العالم بنسبة 1% خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية لتصل إلى 89858 دولاراً مع بداية تعاملات العام الجديد، كما سجلت ارتفاعاً أسبوعياً بنسبة 2.7%， بالتزامن مع حالة من التفاؤل التشريعي التي سادت الأوساط المالية.

«المركزي الأوروبي»: نمو إقراض البنوك في منطقة اليورو تسارع في نوفمبر الماضي



بزيادة 2.9% في أكتوبر.

وقال بيرت كولين، الخبير الاقتصادي في بنك آي إن جي: «على الرغم من أن نمو الاستثمار كان مخيباً للأمال في عام 2025، فإن الإنفاق العام الأقوى من شأنه أن يعزز توقعات الاستثمار للفصول القادمة».

وأظهرت البيانات أن المعروض النقدي الإجمالي (إم3) نما بنسبة 3% في نوفمبر، متجاوزاً الزيادة التي بلغت 2.8% في أكتوبر، في المقابل تراجع النمو السنوي في المعروض النقدي الإجمالي (إم1) إلى 5% من 5.2%.

ذكر البنك المركزي الأوروبي أن إقراض البنوك في منطقة اليورو ارتفع بوتيرة أسرع في نوفمبر مع زيادة القروض المقدمة للأسر والشركات.

وقال البنك ومقره فرانكفورت إن القروض المعدلة للقطاع الخاص زادت بنسبة 3.4% على أساس سنوي، في أعقاب زيادة بنسبة 3.0% في أكتوبر.

ومن بين قطاعات الاقتراض، سجلت القروض المعدلة للأسر نمواً بنسبة 2.9% بعد زيادة 2.8%， وبالمثل زادت القروض للشركات غير المالية بنسبة 3.1% مقارنة

صناديق الأسماء الأمريكية تستقطب 17 مليار دولار في الأسبوع الأخير من 2025

في الوقت نفسه، سحب المستثمرون 2.09 مليار دولار من صناديق السندات الأمريكية بعد 12 أسبوعاً متتالية من صافي التدفقات.

وسحب المستثمرون 5.43 مليار دولار من صناديق السندات الحكومية وصناديق الخزانة الأمريكية قصيرة إلى متوسطة الأجل، مما عكس إلى حد كبير صافي مشتريات ضخم بلغ 7.68 مليار دولار قبل أسبوع.

في المقابل، شهدت صناديق الدخل الثابت المحلية الخاصة للضريرية وصناديق الاستثمار ذات التصنيف الائتماني قصير إلى متوسط الأجل تدفقات داخلية بلغت 1.17 مليار دولار و920 مليون دولار على التوالي.

وخخص المستثمرون مبلغاً ضخماً قدره 83.71 مليار دولار لصناديق سوق المال الآمنة، مسجلين بذلك أكبر صافي مشتريات أسبوعي في أربعة أسابيع.

2,784 شركة أميريكية كبيرة ومتوسطة الحجم، أن المحليين يتوقعون نمو الأرباح بنحو 15.13% في عام 2026، بزيادة 2.21% عن توقعات النمو لعام 2025 البالغة 12.92%.

وقد أشترى المستثمرون ما قيمته 16.87 مليار دولار من صناديق أسهم الشركات الكبيرة في الأسبوع الأخير، بعد صافي مشتريات بلغ حوالي 37.4 مليار دولار في الأسبوع الذي سبقه.

في المقابل، قاماً بتنصيفية استثماراتهم في صناديق الشركات الصغيرة بقيمة 1.42 مليار دولار، وصناديق الشركات المتوسطة بقيمة 269 مليون دولار.

كما شهدت الصناديق القطاعية صافي مبيعات أسبوعية طفيفة بلغت 116 مليون دولار، حيث واجه قطاع الرعاية الصحية والخدمات المالية تدفقات خارجة بقيمة 502 مليون دولار و290 مليون دولار على التوالي.

تراجع صناديق السندات

استقطبت صناديق الأسماء الأمريكية تدفقات استثمارية بقيمة 16.89 مليار دولار تقريباً خلال الأسبوع الماضي، في ظل ارتفاع جماعي لكبار مؤشرات وول ستريت، إضافة إلى صافي الاستثمار البالغة 18.3 مليار دولار في الأسبوع الأسبق، وفقاً لبيانات LSEG Lipper.

وبلغ ارتفاع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 في 2025 نسبة 16.39%， ومؤشر ناسداك بنسبة 20.36%， ومؤشر داو جونز الصناعي بنسبة 12.97%， لتنهي هذه المؤشرات العام على ارتفاع للعام الثالث على التوالي.

ووفقاً لبيانات، ربح المستثمرون بالمكاسب السنوية القوية التي حققتها الأسواق مدفوعة بالذكاء الاصطناعي، واختتموا العام بتفاؤل بشأن توقعات أرباح الشركات.

تدفقات قوية

ظهرت بيانات مجموعة بورصة لندن (LSEG)، التي تغطي

صناديق التحوط الكبرى تحقق مضاعفة في 2025



الملياردير راي داليو ويرأسها حالياً الرئيس التنفيذي نير بار ديا، أعلى أرباح في تاريخها الممتد لخمسين عاماً. وقفز صندوقها الرئيسي «بيور ألفا» 34% في عام 2025 ليتصدر قائمة أفضل صناديق الاستراتيجيات متعددة المتغيرات التي تدير ما يُعرف بـ«فرق التداول»، وهي فرق من المتداولين تشرف على فئات أصول متعددة تشمل الأسهم والسلع والسندات.

وارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 القياسي بنحو 16% العام الماضي، إذ انتقل من مستويات قياسية في منتصف فبراير شباط 2025، إلى أدنى مستوياته قرب بداية السوق الهابطة في أوائل أبريل نيسان 2025، ثم إلى مستويات قياسية جديدة في ديسمبر كانون الأول 2025.

وأسمهم هذا التقلب، الذي غذته إلى حد كبير سياسات ترامب التجارية والمالية والجيوبوليسية المتقلبة، في تحقيق أرباح لشركات التداول في وول ستريت، حيث أدى التداول النشط للمحافظ الاستثمارية إلى خلق فرص للمراجعة السعرية.

وحققت شركة بريج ووتر أسوشيتس، التي أسسها

مؤشر S&P 500 والتقلبات السوقية
وارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 القياسي بنحو 16% العام الماضي، إذ انتقل من مستويات قياسية في منتصف فبراير شباط 2025، إلى أدنى مستوياته قرب بداية السوق الهابطة في أوائل أبريل نيسان 2025، ثم إلى مستويات قياسية جديدة في ديسمبر كانون الأول 2025.

وأسمهم هذا التقلب، الذي غذته إلى حد كبير سياسات ترامب التجارية والمالية والجيوبوليسية المتقلبة، في تحقيق أرباح لشركات التداول في وول ستريت، حيث أدى التداول النشط للمحافظ الاستثمارية إلى خلق فرص للمراجعة السعرية.

وحققت شركة بريج ووتر أسوشيتس، التي أسسها

حققت صناديق الاستثمار الكبيرة متعددة المديرين، بما في ذلك دي إيه شو، وباليسني لإدارة الأصول، وبريدج ووتر أسوشيتس، وبويتن 72 لإدارة الأصول، مكاسب كبيرة في عام 2025، ما يعكس عاماً مزدهراً لقطاع صناديق التحوط، مدوماً بارتفاع سوق الأسهم بفضل الذكاء الاصطناعي.

وأفاد مصدر مطلع لوكالة روبيتز يوم الجمعة بأن صناديق دي إيه شو الرئيسين حققا عوائد كبيرة، ما يعكس مكاسب مماثلة شهدتها صناديق الاستثمار متعددة الاستراتيجيات الرائدة خلال عام اتسم بتكلبات قياسية.

وأضاف المصدر أن صندوق أوكولوس التابع للشركة حقق عائداً صافياً بنحو 28.2% خلال العام، وعائداً سنوياً صافياً بنسبة 14.4% منذ تأسيسه عام 2004.

أداء باقي الصناديق الكبرى

تأسست شركة دي إيه شو عام 1988، وأدارت أصولاً تزيد قيمتها على 85 مليار دولار أمريكي حتى الأول من ديسمبر، موزعة على صناديق التحوط، والأسواق الخاصة، واستراتيجيات الاستثمار في فئات الأصول المتعددة، واستراتيجيات الاستثمار الناشط في الأسهم.

وحقق صندوق باليسني، الذي شارك في تأسيسه ديمetri باليسني عام 2001، مكاسب بلغت 72% خلال العام، بينما حقق صندوق بويتن 72 التابع لستيف كوهين عائداً قدره 17.5%， وذلك بحسب مصدرين مطلعين على الأمر.

عوائد صناديق التحوط في 2025

حققت أفضل صناديق التحوط متعددة المديرين مكاسب جيدة بشكل عام العام الماضي، مدفوعة بشكل رئيسياً بالأداء القوي لسوق الأسهم الأمريكية، الذي عززته حالة التفاؤل بشأن أسهم الشركات التي تركز على الذكاء الاصطناعي.

كما استفاد مدير الصناديق من الحروب التجارية التي شنتها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، التي أدت إلى تقلبات في أسواق السندات والعملات، وتستثمر صناديق التحوط الكلية العالمية الكبيرة عادةً في الأسهم والسندات والعملات والسلع.

عطّلورات مقامس

maqames -perfume

55205700



الاقتصادية

جريدة النخبة ورواد المال والأعمال



نستقبل الأخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

50300624 ☎

Instagram: @aleqtisadyahkw

الموقع الإلكتروني: www.aleqtisadyah.com

Twitter: @aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

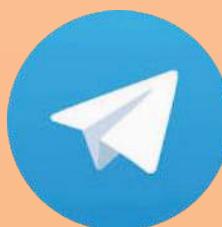
الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com



أدنوك للنفط تستكمل الاستحواذ على 70% من مشروع مشترك بالكويت وعمان



قالت شركة أدنوك للحفر، المدرجة في سوق أبوظبي المالي، إن شركتها التابعة «ADH RSC LTD» المملوكة بالكامل لأدنوك للحفر، قد أكملت الاستحواذ على حصة قدرها 70% من شركة «SLDC HOLD-» «INGS RSC LTD» بالشراكة مع شركة إس إل بي لنشاط الحفارات البرية في كل من الكويت وسلطنة عمان، وفق افصاح الشركة لسوق أبوظبي المالي.

من، وهي لصالح شركة سوئي برببي المالي، وكانت أدنوك للحفر، أعلنت بنهاية مايو 2025، عن إبرام اتفاقية استحواذ على حصة 70% في أعمال الحفر البرية التابعة لشركة إس إل بي في الكويت وسلطنة عُمان، والتي تشمل ثمانى حفارات برية تعمل بكامل طاقتها بموجب عقود مع شركتي النفط

وأوضحت أدنوك للحفر ، في افصاح لسوق أبوظبي المالي ، أنه من خلال هذا الاستحواذ، ستتمكن من توسيع وجودها في منطقة الخليج، مستفيدة من أحدث التقنيات وخدمات الحفر المدعومة بالذكاء الاصطناعي، بهدف تحسين الأداء وخفض الأثر البيئي.

وقال المدير المالي لشركة أدنوك للحفر، يوسف سالم، بنهاية أكتوبر 2025، إن الشركة توسيع إقليمياً في سلطنة عُمان والكويت وتحلّل للتوسيع في السعودية ودول الخليج.